



عبد المومن شباري
فقيه النهج الديمقراطي

• رئيس التحرير: التيتي الحبيب

• مدير النشر: سعيد رحيم

• المدير المسؤول: المصطفى براهمة

• جريدة أسبوعية تصدر كل ثلاثة

ضيف العدد : **سفيان النوري**



خلفيات السياسات التعليمية
للدولة هي ضرب مجانية
وعومية التعليم

الحركة الطلابية : ضرورة الحضور في الصراع ضد الاستبداد



طاحونة المخزن تنتج الجعجعة بدون طحين

كلمة العدد

لترويج الانتظارية وتحقيق ما يسمى بالسلم الاجتماعي. وفي هذا الإطار تدخل المناورة الأخيرة التي قايس فيها النظام ترسيم العلاقات مع الكيان الصهيوني مقابل اعتراف إدارة ترامب المنتهية ولايته بمغربية الصحراء الغربية. يتم الترويج لوهم انتعاش سوق الشغل وخلق مناصب العمل نتيجة توافد رساميل الصهاينة وحلفائهم للاستثمار بالمغرب وفي الصحراء الغربية، وطبعا كل هذه الادعاءات كذبها الواقع وتجربة شعبي مصر والأردن الذين باعت لهما أيضا أنظمة العمالة هناك نفس الوهم.

هل ستنجر القوى الديمقراطية واليسارية خلف هذه الوعود وسياسة السراب؟ قد يحدث ذلك والوضع السياسي ربما يدفع بعض القوى المتذبذبة الى الجري وراء عقد توافقات مع النظام على حساب مصلحة الجماهير الكادحة، خاصة وأننا مقبلين على مرحلة الانتخابات حيث يتبارى الكل في تقديم الوعود ونشر خطاب الكذب والتدليس عليهم يحصلون على أصوات ذلك النزر القليل من المشاركين في العملية الانتخابية. لكن المطلوب، وهذا ممكن جدا، هو الصمود في وجه الردة والخيانة واعتبار مصالح العمال والكادحين فوق أي اعتبار وأول المطالبين بهذا الصمود هي المركيزات النقابية وقطاعاتها وفروعها؛ وكلما صمدت هذه المركيزات، كلما استقبلت في صفوفها المزيد من المنخرطين الذين بدأوا يبحثون جديا عن الدعم والسند النقابي أمام تغول الباطرونا وحملات الطرد او تقليص ساعات العمل. وثاني المطالبين بهذا الصمود هي القوى السياسية المناضلة من أحزاب وتيارات لم تتخذ بوهم إمكانية إصلاح النظام سواء من داخل مؤسساته أو من خارجها، لأنه كنظام فاشل أثبت عدم قابليته للإصلاح أو الترميم، ولهذا وجب فضح حقيقة السلم الاجتماعي وديماغوجية الإجماع الوطني الذي يرغبون من خلاله تحميل تبعات الأزمة للجماهير الشعبية والاستمرار في سياسة النقش والعصف بالحقوق المشروعة للطبقة العاملة وعموم الكادحين.

كلما طال زمن الجائحة كلما ازدادت أوضاع عامة الشعب تدهورا وتوسعت دائرة الفقر لتشمل حتى الفئات السفلى من الطبقات الوسطى. هذا هو ما تبينه الأرقام الرسمية التي كشفت عنها الحكومة والمندوبية السامية للتخطيط بحيث توسعت دائرة الفقر لتشمل اليوم أكثر من 20 مليون مواطنة ومواطن. ويتجلى هذا الفقر في حرمان المواطنين من الحد الأدنى من العيش الكريم سواء من حيث المأكل والمشرب بما يعني أن المواطنين يعانون من سوء التغذية وفئات واسعة منهم بدأت تعيش حالات الجوع، كما يتجلى الفقر أيضا في تردي الملابس وعدم توفر المسكن اللائق وتفاشي الأمراض والأمية والهدر المدرسي للأطفال في سن التمدرس، نتيجة انهيار القطاع الصحي والتعليم العموميين. تتعمق آفة الفقر نتيجة البطالة والإغلاق المنهج لوحدة الإنتاج وانتشار هشاشة الشغل. لقد توسعت صفوف العاطلين والمطرودين من العمل وانسدت أبواب الأمل في وجه الشباب، مما يدفع بالمئات منهم الى الإلقاء بأنفسهم في مجاهل البحار قصد الهجرة السرية. هذه هي الحالة المتردية لأغلبية شعبنا والتي لا يمكن إرجاع أسبابها الى جائحة كورونا، لأن تلك الأسباب متأصلة في النظام الاقتصادي والاجتماعي المفروض، ولم تعمل الجائحة إلا على تعرية الحالة وإظهارها في وضع الفشل الذريع.

غني عن القول أن الجماهير الكادحة والفئات الفقيرة لم تستسلم لوضع اليأس والإحباط، وهي عازمة على النضال من أجل وقف التدهور وانتزاع الحقوق. لكن الدولة من جهتها ماضية في سياسة النقش وتقزيم كل الميزانيات الاجتماعية وتقليص مناصب الشغل، في الوقت الذي لا تتورع عن تقديم كل التسهيلات والدعم للرأسمال الاستغلالي وتساعد على إلقاء تبعات الأزمة على كاهل الطبقة العاملة وعموم الكادحين. وكما هي العادة في مثل أوضاع الأزمة، فإن الدولة تعتمد سياسة توزيع الوعود واللعب على أوتار المشاعر الدينية والوطنية. إنها توظف أجهزتها السياسية والايديولوجية

2 **الكتابة الوطنية : تهمين
النضالات الجماهيرية واستنكار
قرارات ومحاولات التطبيع**

6 **الجائحة بين الواقع
والتوظيف السياسي**

10 **التحالف العمالي الفلاحي :
نحالف طبقات ذات المصلحة
الاستراتيجية في التغيير**

16 **توزيع التلقيح عالميا :
نظام أبارتايد صحي**

الكتابة الوطنية تحيي النضالات الجماهيرية وتندد بكل أشكال التطبيع

ومكتسبات الجماهير الشعبية يتطلب المزيد من النضال وتوحيد الأشكال النضالية عوض الرهان على الانتخابات وأن الاستعداد للانتخابات المهنية يجب أن يتكامل مع النضال من أجل الملفات المطلوبة.

• تدعو إلى توفير شروط نجاح حملة التلقيح ضد فيروس كورونا المستجد، وتعتبر عن تنديدها بطابع الارتجال والارتباك الذي يغلب على تدبير الدولة لهذه الجائحة وبتركيزها على دعم خدمة مصالح الباطرونا واستمرارها في تهيش الفئات الشعبية.

• تجدد استنكارها للتطبيع مع الكيان الصهيوني وتندد بكل القرارات المخزنية المرتبطة به ومنها توقيع مذكرة التفاهم، التي تجرم محاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني، من طرف "المبعوث الأمريكي لرصد ومكافحة معاداة السامية" و"جمعية ميمونة" بأشراف سفيرة المغرب في الولايات المتحدة الأمريكية.

• تعتبر أن صعود بايدن الى الرئاسة لن يغير من جوهر السياسة الامبريالية للولايات المتحدة في منطقتنا والقائمة على تكريس سيطرتها على ثرواتها وضمان تفوق الكيان الصهيوني وحماية الانظمة العربية الاستبدادية.

• تحيي التظاهرات الشعبية التي ينظمها الشعب التونسي الشقيق من أجل استكمال أهداف الثورة، وتعتبرها موجة ثانية من السيورة الثورية في تونس.

• تندد بإدراج الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا ضمن لائحة الدول الداعمة للإرهاب، وتعلن تضامنها مع كل شعوب أمريكا اللاتينية المناهضة للغطرسة الامبريالية.

• تجدد تأكيدها على أن كل مخططات الامبريالية والصهيونية والأنظمة الرجعية العربية مصيرها الفشل وأنه لا بديل عن بناء دولة فلسطين الديمقراطية المستقلة على كامل تراب فلسطين وعاصمتها القدس وتحقيق حق العودة وإطلاق سراح المعتقلين.

الكتابة الوطنية

• تستنكر الضغوطات والتنقيلات التي يتعرض لها معتقلو الحركات الشعبية والمعتقلون السياسيون ومعتقلي الرأي، وتتضامن مع نضالاتهم ونضالات أسرهم وتطالب بإطلاق سراحهم وإيقاف المتابعات.

• تشيد بالنضال النقابي الوحدوي الذي تخوضه بعض القطاعات وعلى رأسها البريد والصحة وتؤكد أن العمل الوحدوي هو السبيل لتحقيق مطالب ومطالب الطبقة العاملة والجماهير الشعبية ومواجهة محاولة الدولة لتمرير مشاريع قوانين اجتماعية خارج التفاوض مع النقابات.

• تحيي النضالات النقابية والعمالية في مختلف القطاعات (التعليم، الصحة، البريد، المعطلين، القطاع الخاص..) واحتجاجات الجماهير الشعبية في الأحياء الشعبية والبوادي دفاعا عن مطالبها المشروعة.

• تعتبر عن تضامنها مع نضالات العاملات والعمال الزراعيين بمنطقة سوس ماسة.

• تحيي النضالات البطولية لعمال شركة أمنور بطنجة وتطوان والرباط الذين استغرق إضرابهم واعتصامهم أزيد من سنة، آمليين ان تنتهي معركتهم بالانتصار ورجوعهم جميعا للعمل.

• تحيي نضالات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد وتطالب بدمجهم في النظام الأساسي الخاص بموظفي وزارة التربية الوطنية.

• تدعو التنظيمات الطلابية والشبيبية وكل القوى المناهضة للمخزن لتوحيد نضالها من أجل إعادة بناء ا.و.ط.م والتصدي للقمع والاعتقال السياسي.

• تستنكر حالة اهتراء وتردي البنيات التحتية التي عرقتها الأمطار الأخيرة، كما تستنكر ضعف الخدمات العمومية في البوادي والأحياء الشعبية وعدم اكتراث الدولة بأوضاع الجماهير الشعبية.

• تؤكد أن هجوم الدولة المخزنية على حقوق

عقدت الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي اجتماعها العادي يوم الأحد 24 يناير 2021، والذي يتزامن مع ذكرى الحظر القانوني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب واليوم الوطني للمعتقل (24 يناير 1973) تناولت فيه تطورات الأوضاع الدولية والوطنية ومستجدات جائحة كوفيد - 19 وعجز وارتباك النظام المخزني في تدبيرها وتواصل وتصاعد الاحتجاجات الشعبية والنضالات العمالية، كما استعرضت مختلف الأنشطة والمبادرات التي نظمها الحزب.

وبعد نقاش مختلف القضايا المطروحة في جدول أعمالها فإن الكتابة الوطنية للنهج الديمقراطي تعلن ما يلي:

• تنوه بنجاح المجالس الجهوية للنهج الديمقراطي التي انعقدت يوم السبت 23 يناير 2021، وتثمن الخلاصات والبرامج التي سطرته.

• تحيي التضحيات التي يقدمها مناضلات ومناضلو النهج الديمقراطي وعموم مناضلات ومناضلي الشعب المغربي رغم القمع والحاكمات وإكراهات جائحة كوفيد 19.

• تثمن حملة القطاع النسائي للنهج الديمقراطي لإحاربة التطبيع مع الكيان الصهيوني وحملة فصيل طلبة اليسار التقدمي لمواجهة "التعليم عن بعد".

• تستنكر المحاكمات التي يتعرض لها المدونون ومناضلات ومناضلو الحركات والاحتجاجات الشعبية؛ كما تستنكر المتابعة القضائية للرفيق محمد جفي مناضل النهج الديمقراطي بمدينة دمنات ورئيس فرع الجمعية الوطنية لحملة الشهادات المعطلين بالمغرب بنفس المدينة في إطار سياسة خنق حرية التعبير وتكليم الأفواه، وتطالب بإيقاف المتابعة في حقه كما تستنكر استمرار المضايقات التي تتعرض لها الرفيقة جبار أمينة بين سليمان؛ كما تدين محاولة اقضاء الرفيق رشيد المزوري من لائحة المستفيدين في إطار محاربة السكن الصفيحي بالحمدية، لكونه عضوا في النهج الديمقراطي والجمعية المغربية لحقوق الانسان.

النهج الديمقراطي يرفض التطبيع مع الكيان الصهيوني

بعد قرار النظام المخزني تطبيع العلاقات مع الكيان الصهيوني يوم 10 دجنبر 2020 الذي سيظل وصمة عار في تاريخ هذا النظام، تتسارع الخطوات العملية لهذا القرار المخزي والخيان بفتح مكتب الاتصال بالرباط يوم 26 يناير الجاري.

ويأتي هذا بعد إجراء هو الخطير من نوعه يتمثل في الإشراف على توقيع اتفاق بين المبعوث الأمريكي لرصد ومكافحة معاداة السامية التابع لوزارة الخارجية الأمريكية وجمعية ميمونة، يعتبر مناهضة الصهيونية والكيان الصهيوني نوعا من معاداة السامية.

إن النهج الديمقراطي إذ يستنكر بقوة هذه الخطوة الاستفزازية للشعب المغربي الذي يرفض أي علاقة مع العدو الصهيوني يؤكد من جديد عزمه النضال الوحدوي باستماتة ونفس طويل حتى إسقاط قرار التطبيع برمته وإقرار قانون بجرم التطبيع وإغلاق مكتب الاتصال كما تم فرض إغلاقه سنة 2000 في عز الانتفاضة الثانية للشعب الفلسطيني.

لا
للتطبيع
التطبيع خيانة

لا بديل عن المقاومة الشعبية

سيدي بنور

احتجاج عمال الوساطة

يواصل عمال الوساطة لدى المكتب الجهوي للاستثمار الفلاحي بدكالة المنضويون في الجامعة الوطنية للقطاع الفلاحي (ا م ش) برنامجهم النضالي بتنظيم وقفة احتجاجية أمام مقر عمالة سيدي



توقفت منذ سنة مما زاد في تأزيم أوضاعهم المادية والاجتماعية. وقد اضطر العمال إلى تحويل وقفتهم الاحتجاجية إلى اعتصام مفتوح رفقة أبنائهم حتى تحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة كما

تدخلت القوات القمعية ليلا وفرت المعتصمين بالقوة مما دفع بهم إلى نقل الاعتصام إلى مكان أخر حيث استأنفوه أمام مقر العمالة صبيحة يوم الخميس 28 يناير 2021.

وقام وفد من فرع الجديدة للنهج الديمقراطي بزيارة تضامنية للعمال المعتصمين يوم الخميس 28/01/2021

بنور يوم الأربعاء 27 يناير 2021 احتجاجا على تماطل إدارة المكتب في إلزام صاحب الشركة باحترام دفتر التحملات وتنفيذ الاتفاقات السابقة مع مكتبهم النقابي وعلى صمت وتواطؤ السلطة المحلية ومفتشية الشغل وعجزها عن إلزام إدارة الشركة وإدارة المكتب بالوفاء بالتزاماتها إزاء العمال وفي مقدمتها صرف أجورهم التي

النهج الديمقراطي يدين قمع مسيرة الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد

والتنكيل والارهاب بنساء ورجال التعليم والمطالبة بحماية اشكالهم النضالية السلمية. • التنديد بالقمع الذي مورس على الرفيق عبدالرزاق الإدريسي الكاتب الوطني للجامعة الوطنية للتعليم التوجه الديمقراطي اثناء حضوره ودعمه لمسيره الدار البيضاء لتنسيقية الاساتذة الذين فرض عليهم

كما كان مقررا، جسدت التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد محطتها النضالية يوم الثلاثاء 26 يناير 2021 في اطار تنفيذ برنامجها النضالي، حيث استجاب الاساتذة والاستاذات بحضورهم الوازن للتعبير عن مطالبهم من خلال المشاركة في مسيرة الاقطاب بكل من الدار البيضاء ومدينة إنزكان، دفاعا عن المدرسة العمومية واسقاطا لمخطط التعاقد، وبمساندة من النقابات التعليمية والقوى الحية وقد حضر النهج الديمقراطي بالجنوب بهذا الشكل النضالي بمدينة انزكان حيث تم انزال حشود كبيرة من قوى القمع بشتى تلاوينها بساحة الجهادية المقابلة للسوق الأسبوعي لثني ومنع المحتجين من التجمع، وبعد كروفر تمكن الأساتذة والاستاذات المضروص عليهم التعاقد من تجسيد وقفة حاشدة صدحت فيها حناجرهم بمطالبهم المشروعة وتنديدا بالقمع الذي طال شكلهم النضالي السلمي.

واننا في م الديمقراطي بجهة الجنوب، اد نحبي عاليا الاساتذة والاستاذات الذين فرض عليهم التعاقد على نضاليتهم واستماتتهم في الدفاع عن مطالبهم نعلن مايلي:

• تضامننا بالامشروط مع نضالات التنسيقية الوطنية للأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد.

• ادانتنا لكل اشكال واساليب القمع

التعاقد.

• مطالبتنا الحكومة ووزارة التربية الوطنية بفتح حوار جاد ومسؤول مع التنسيقية حول ملفها المطلي وانهاء التعاقد بادماجهم في الوظيفة العمومية.

• الإشادة بالإطارات السياسية والنقابية والحقوقية الحاضرة والمساندة لنضالات التنسيقية من أجل إسقاط التعاقد والهشاشة في التعليم.

وجدة

احتجاج حراس الأمن الخاص للمطالبة بحقوقهم

وخصوصا تسوية مستحقاتهم من الشركة السالفة وتسوية مستحقات العطل الرسمية والدينية المؤدى عنها للسنوات الثلاث الأخيرة

نظم حراس الأمن الخاص بالمؤسسات التعليمية بالمديرية الإقليمية للتربية الوطنية بوجدة المنضويون في إطار الاتحاد



والاستفادة من الحد الأدنى للأجور. وقد كان العمال مؤازرين من طرف بقطاعات نقابية في ا م ش والكتابة المحلية للنهج الديمقراطي بوجدة.

المغربي للشغل وقفة احتجاجية أمام ولاية الجهة الشرقية يوم الثلاثاء 26/01/2021 للمطالبة بفتح حوار جدي ومسؤول مع مكتبهم النقابي لتدارس ملفهم المطلي

خنيفرة

عمال "بوجو" في مواجهة جشع الشركة والقمع المخزني

من 10 ساعات يوميا ومحرومين من التعويضات عن الساعات الإضافية والعطلة الأسبوعية والسبوعية والتصريح بحوادث الشغل وتأمين مصاريفها الطبية ... وهم مهددون دائما بالطرد من العمل لمجرد خطأ بسيط بل حتى للتوقف بعض الوقت لتناول الطعام او قضاء الحاجة البيولوجية حسب مزاج الباطرون خاصة وانه فرض عليهم توقيع استقالات مكتوبة يحتفظ بها لاستغلالها للضغط عليهم ومنعهم من الاحتجاج والمطالبة بحقوقهم.

دخل عمال الشركة المنضويون في إطار الاتحاد المغربي للشغل والمطروودون تعسفا من العمل في اعتصام مفتوح بمقر الشركة في ظروف البرد القاسية بعدما قامت قوات القمع المخزنية بتفريق وقفتهم الاحتجاجية بالقوة أمام مقر عمالة خنيفرة يوم الخميس 21 يناير 2021 مما يبرهن على اصطفاف السلطات الإقليمية والمحلية إلى جانب الباطرون.

وتجدر الإشارة إلى العمال يتعرضون لاستغلال رهيب من طرف صاحب الشركة حيث يشتغلون أزيد

القنيطرة

معاناة عمال شركة بوجو

حضر عامل الإقليم إلى عين المكان. فتم فتح حوار بين الإدارة وممثلين عن العمال انتهى بتعليق العمال للإضراب بعد أن وعدت الإدارة بدراسة الملف المطلي وإبلاغ العمال

بالتغطية الصحية والتعويض عن الساعات الإضافية التي يقومون به يوم السبت مساءً والتعويض عن حوادث الشغل وعن التغذية بعد توقيف العمل بمطعم المصنع

تواصل الطبقة العاملة مقاومتها ونضالها ضد الهجوم الرأسمالي المتوحش على مكتسباتها وحقوقها رغم سياسة الحصار والقمع والتجويع والتواطؤ التي تنهجها السلطات المخزنية ضدها ورغم ظروف جائحة كورونا وقساوة فصل الشتاء وضعف التضامن مجسدة أروع مظاهر الصمود والتحدى والشجاعة من خلال الوقفات والاعتصامات ومواجهة القمع المخزني.

هذه المقاومة الشجاعة التي ما فتئت تتصاعد وتتوسع لتشمل معظم القطاعات والمناطق تبرز بوضوح الطاقات النضالية الثورية التي تزخر بها الطبقة العاملة كطبقة تنتج الثروة لكن نقيضها الطبقي أي البرجوازية هو الذي يستفيد منها. كما تدل على التطور المتزايد لوعيها الطبقي الحسي بمصالحها الطبقيّة. مما يؤشر على إمكانيات تحوله إلى وعي طبقي سياسي.

عمال شركة "بوجو" بالقنيطرة

خاض عمال مصنع "بوجوستروين اطوموبيل المغرب" بالمنطقة الحرة الاطلسية بأولاد بورحمة بإقليم القنيطرة إضرابا عن العمل يوم الأربعاء 27 يناير 2021 للمطالبة بتلبية ملفهم المطلي وفي مقدمته الزيادة في الأجور المتدنية (2400 درهم) التي لا تصل حتى للحد الأدنى للأجور في القطاع الصناعي والتصريح بالعمال في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي وتمتعهم



بالتناج يوم الجمعة 29 يناير 2021 .
وقد قرر العمال استئناف الإضراب يوم السبت 30 يناير 2021 إن خالفت الإدارة وعدها. كما يعتزم العمال تنظيم أنفسهم نقابيا.

بسبب جائحة كورونا وتوفير الوسائل والشروط المناسبة للعمل كالملايس.
وقد تمت محاصرة المصنع من طرف القوات القمعية المخزنية محدثة جوا من الرعب والهلع في المنطقة كما

وجدة

صرخة عمالية ضد الفساد

- تسوية مستحقات العطل الرسمية أو الدينية المؤدى عنها في الثلاث سنوات الأخيرة
- التقليل من الأيام التي

نظم المكتب النقابي لحراس الأمن الخاص و عاملات النظافة للمؤسسات التعليمية للتربية الوطنية يوم الثلاثاء 26 يناير 2021 وقفة ثانية احتجاجية مواصلة لبرنامجهم النضالي



عملناها ككل شهر لدى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي من 26 يوم قانونية إلى 18 يوم مصرح بها فقط خلال ثلاث سنوات الأخيرة.
- عدم الاستفادة من الحد الأدنى للأجور ...

أمام مقر ولاية الجهة الشرقية وذلك نظرا لعدم تلبية المديري الإقليمية للتربية الوطنية في تأجيل تسوية مستحقات الشركة سائلة الذكر "شركة دغو" إلى حين تسوية مطالب وحقوق العمال العادلة والمشروعة والمتمثلة في :

بنسليمان

زيارة تضامنية مع عائلة اولاد بودا المعتصمة أمام مديرية وزارة الفلاحة

علي فقير

المغربي للشغل) وأفراد آخرين.
- حضر بعض فلاحي وفلاحات بادية بنسليمان تتقدمهم الرفيقة مينة جبار.
- حضور مناضلات و مناضلين من مدينة

زيارة تضامنية مع عائلة اولاد بودا المعتصمة أمام مديرية وزارة الفلاحة بينسليمان احتجاجا على محاولة تفويت ارضها لنهابي الأراضي بالمنطقة.
الوقفة التضامنية من تأطير الجمعية المغربية



بنسليمان يتقدمهم الرفيق محمد متلوف، رمز المقاومة الشعبية بالإقليم.
كل التضامن مع عائلة اولاد بودا.
كل التحية والتقدير لفرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بينسليمان الداعم لضحايا الخروقات.

لحقوق الإنسان فرع بنسليمان.
- حضر وفد من عمالة المحمدية من ضمنه: الرفيقة عزيزة لمكاني رئيسة فرع الجمعية المغربية لحقوق الإنسان بالمحمدية، الرفيقة زهرة ازلاف الكاتبة المحلية لفرع النهج الديمقراطي بالمحمدية، الرفيقة أمينة بوراس الكاتبة العامة لنقابة الفلاحين ببادية المحمدية (الاتحاد

في وحل التطبيع ، ضيعوك يا وطني

حسن اوالحاج

- الشركة الهولندية . الاسرائيلية "سلويس وكروت"، وشركات أوروبية أخرى وأغلبها مستقرة بقبرص.
- شركة "ريكافيم"، تأسست سنة 1993 كشركة إسبانية، وهي في الحقيقة فرع لشركة "نيطافيم" الإسرائيلية المتخصصة في التكنولوجيا الفلاحية.
- شركة "سوبرومان" أنشأت سنة 1993، متخصصة في شتاتل الموز والطماطم.

إلى تراكونا (tarragona) بإسبانيا ثم من هذه الأخيرة إلى حيفا لتستغرق عملية النقل 15 يوماً.

ويأتي في مقدمة أهم المسؤولين المغاربة النافذين في الرباط، الذين أوكلت لهم مهام التعامل مع الشركات الإسرائيلية، اليهودي أندري أزلوي،.

وهذه أسماء أبرز الشركات الإسرائيلية بالمغرب:

- شركة "نيطافيم"، المختصة في بذور الطماطم، وهي

رغم أن الجهات الرسمية المغربية ذات الاختصاص (الوزارات، مكتب الصرف، الجمارك...) ظلت تقرر بعدم وجود علاقات تجارية رسمية مع إسرائيل؛ وهو الإدعاء الذي ينسفه التقرير الصادر عن هيئة:

IEICI: Israël Export and International "coopération Institute"

فاليئة الإسرائيلية أقرت بقيمة إثنين (2) مليار دولار من المبادلات التجارية، وبوجود 46 شركة إسرائيلية تصدر إلى المغرب في مقابل 28 شركة مغربية تعاملت مع شركات إسرائيلية.

ومن المعروف أنه منذ سبعينات القرن الماضي، ظلت الشركات الإسرائيلية تباع التجهيزات الفلاحية للمغرب، في البداية بواسطة الشركة الهولندية "سلويس وكروت" وشركات أوروبية أخرى، وأغلبها مستقرة بقبرص.

ويوجد المغرب، وفق وثائق رسمية إسرائيلية صادرة عن المكتب المركزي الإسرائيلي للإحصاءات، ضمن قائمة تضم ما يزيد على 111 دولة تتعامل اقتصادياً وتجارياً وسياحياً مع إسرائيل، بحيث يُسجل المغرب تحت الرمز الاقتصادي «MA464» في القائمة الإسرائيلية الخاصة بالمبادلات التجارية الدولية لإسرائيل.

ومن الملاحظ أن القطاعات التي تسجل حضوراً بارزاً للمصالح الإسرائيلية بالمغرب، هي: قطاع الأبنك والخدمات والوساطة وقطاع النقل البحري وقطاعي الفلاحة والسياحة، علماً أن هناك اهتماماً واضحاً في السنوات الأخيرة بالقطاع الفلاحي؛ ولعل خصوصية أراضي "سوجيطة" وصوديا" بالمغرب، كانت فرصة للمزيد من التغلغل الإسرائيلي بالقطاع الفلاحي المغربي تحت غطاء إسباني.

وتغطي تقنيات الري الإسرائيلية 40 ألف هكتار بعد أن اجتاحت القطاع الفلاحي العصري وشبه العصري بالمغرب، ويفضل أكثر من 65 بالمائة من الفلاحين المغاربة المختصين في زراعة البواكر فعلاً وفعلياً التجهيزات والتقنيات الإسرائيلية، لاسيما تلك التي يسمونها "بابريلا" و"وادانيلا"؛ إذ أضحت من الصعب بمكان التخلي عنها من طرف الفلاح المغربي، كما أن 85 بالمائة من الفلاحين المغاربة يستعملون البذور الإسرائيلية.

وقد ساهم البنك الدولي وصندوق النقد الدولي في تمويل جزء كبير من اقتناء المنتوجات الإسرائيلية بواسطة قروض منحت للمغرب.

وتلعب أحد شركات الاتصال أكبر دور في التعامل مع الشركات الإسرائيلية، وتستثمر هذه الشركات في مدن كالصويرة، فاس، الراشدية وبوذبيب وغيرها من المدن المغربية.

ومن الغريب أن عملية نقل أو جلب السلع من إسرائيل أسهل من نقل السلع أو البضائع داخل المغرب، فمن خلال موقع شركة "زيم" الإسرائيلية على الأنترنت، يظهر موقع إلكتروني يُمكن لأي شخص أن يدخل إليه، مثلاً تفاصيل نقل السلع من الدار البيضاء إلى حيفا أو العكس، يظهر للباحث جدول يوضح أن العملية تتم على مرحلتين من الدار البيضاء



- شركة "حيفا شيميكال"، المتخصصة في الأسمدة، فقد اقتضت على أن تكون ممثلة من طرف الشركة الفلاحية لسوس.
- شركة "مارشيم"، الممثلة من طرف الأومنيوم الفلاحي لسوس.

■ شركة "إم تي دي إس" (MTDS)، المتواجدة بالرباط و"أنور تكنولوجي" (ANNOUR TECHNOLOGIE) المتواجدة بالدار البيضاء، وكلاهما مرتبطتان بالشركة الإسرائيلية "شيك بوانت" (CHECK POINT).

■ شركة "كروماجين" (CHROMAGEN)، وهي شركة إسرائيلية عابرة للقارات متخصصة في سخانات الماء العاملة بالغاز وفي معدات الطاقة الشمسية، ويوجد مقر ممثلها بالدار البيضاء.

■ المجموعة المالية الإسرائيلية "كول بيس بروجكت"، التي أحدثت فرعاً لها بالدار البيضاء من طرف "دافيد عامران"، وهو ضابط سام سابق بالجيش الإسرائيلي.

■ شركة "فيف كونترول" الإسرائيلية.

■ شركة "ريكافيم" الإسرائيلية. الاسبانية، وهي ممثلة في أكثر من مدينة مغربية تابعة للشركة الأم.

■ شركة "أحرير"، المختصة في زراعة الطماطم بالمغرب.

■ الشركة الإسرائيلية. المغربية "زيريم أكادير".

■ شركة "نفطاليم".

ضيعوك يا وطني

شركة إسرائيلية عابرة للقارات.

■ شركة "زيم"، المتخصصة في نقل السلع عبر العالم، فرع الشركة بالمغرب يرأسه مغربي، ابن رئيس وزراء سابق، يوجد مقرها بالدار البيضاء، وهي لا تبعد عن مقر البورصة المغربية إلا خطوات قليلة.

■ شركة "ستار فود"، وتربطها علاقة اقتصادية بأكبر مجموعة للصناعة السمكية في المغرب، يوجد مقرها في آسفي، حيث تقوم المجموعة بتصنيع مصبرات سردين ومواد غذائية لفائدة شركة "ستار فود"، بينما تتكلف مطبعة يوجد مقرها في الدار البيضاء بطباعة العلب الكرتونية التي توضع داخلها المصبرات، حيث تحمل العلب كتابة باللغة العبرية وتختار للمنتجات أسماء مدن مغربية، مثل الدار البيضاء، كما تضم رموزاً مغربية، مثل "مسجد الحسن الثاني"، معدة للتصدير والاستهلاك داخل إسرائيل.

■ شركة "زيماك"، المحدث بالدار البيضاء سنة 1983؛ وهي في الحقيقة فرع من فروع شركة "زيم" للملاحة، التي يمكن للمواطن العادي أن يُعائن من حين لآخر حاويات "كنطيرات" ضخمة لها بميناء العاصمة الاقتصادية، وهي تحمل بوضوح وبأحرف كبيرة رموز الشركة (ZIM)، وتساهم الدولة الإسرائيلية في رأسمال الشركة الأم "زيم" بأكثر من 48 بالمائة، وهي شركة ريكابير برشلونة الملاحية، التي تؤمن رحلة بحرية مرة أو مرتين في الشهر بين المدينة الإسرائيلية أشدود (حيفا) وبرشلونة الاسبانية ثم الدار البيضاء.

■ شركة "تاها"، فهي متخصصة في تكنولوجيا الري الزراعي، وقد ساهمت في إقامة مشاريع بمدينتي بنسليمان ووجدة؛ وقد قامت بتطهير المياه بمدينة بنسليمان قصد استعمالها لسقي ملعب المدينة.

الجائحة بين الواقع والتوظيف السياسي

ع.القادر الحمداوي

الاعلامى لهذا الحدث المرفوض شعبيا وقمع كل الاصوات التي تدين هذه الخطوة الخيانية في حق الشعب الفلسطيني، (وبالمقابل قام النظام المخزني بتجيش بلطجيته وبعض العناصر الامازيغية الانتهازية للتطيل

اليمن الفاشستي في العديد من الدول الامبريالية، فان الانظمة التبعية، وضمنها النظام المغربي، استفادت من هذا الظرف التراجعي بموازاة جائحة كورونا، لتستمر في الهجوم على الحقوق والحريات والمكتسبات التي تم

لقد بات واضحا مدى استغلال السلطات المغربية لجائحة كورونا للحد من الاحتجاجات ومحاولات التراجع عن ما تحقق من مكتسبات، رغم قتلها وهشاشتها من حقوق اجتماعية ومدنية، شكلت بالأمس القريب منصة مخزنية



لهذا التطبيع الخياني. كذلك دفع بالاحزاب العروبية والاسلاموية الملتفة حوله الى مباركة التطبيع ومحاولات تسويقه رغم الرفض الشعبي).

لكن ما لا يدركه النظام المخزني والجوقة الملتفة حوله هو ان الشعب المغربي بمكونيه الامازيغي والعربي لم ولن يقبل بالتطبيع وسيسقطه إن آجلا أم عاجلا. ان ذاكرة الشعب المغربي لن يطالها النسيان من ملاحم قاداته أمثال ابن عبد الكريم الخطابي مؤسس جمهورية الريف واعسو باسلام وموحي اوحمو الزياتي. وزروال وسعيدة المنهي والتنهاني امين والدريدي وبلهوارى وقادة اخرون سطورا بمداد الفخر أمجادا لن يستطيع النظام المخزني محوها. فرغم استنجاهه بالاستعمار الفرنسي، خلال بداية القرن الماضي، واعتماده حاليا على الامبريالية الفرنسية والامريكية لمحاولة طمس معالم هذه الملاحم، فالشعب المغربي يحمل بذورا تحررية، ما فتئت تترعرع يوما بعد يوم من خلال نضالات عماله وعاملاته، شابات وشبابه في المدن والقرى ضد الظلم والطغيان، وهو ما نادت به حركة 20 فبراير عبر شعاراتها اسقاط الاستبداد والفساد. ورغم التفاف النظام على مطالبها فما هي نضالات الطبقة العاملة ونضالات الكادحات والكادحين في المدن والقرى مستمرة، ونضالات الأساتذة الذين فرض عليهم التعاقد ونضالات الجمعية الوطنية لحملة الشواهد المعطلين تستأنف الطريق على درب النضال من أجل تحقيق طموح الشعب المغربي في التحرر والديمقراطية والعدالة الاجتماعية.

تحقيقها بنضالات مريرة من طرف الجماهير الشعبية. ولقد استغل النظام المخزني حالة الوباء لزيادة التضييق على القوى المعارضة من أحزاب سياسية وجمعيات حقوقية ومنظمات نقابية، ليغطي على مسار تفاوضه مع الكيان الصهيوني بوساطة امريكية وخليجية انتهت بإعلان الدولة المغربية الرسمية إخراج علاقاتها الطبيعية

لكن ما لا يدركه النظام المخزني والجوقة الملتفة حوله هو ان الشعب المغربي بمكونيه الامازيغي والعربي لم ولن يقبل بالتطبيع وسيسقطه إن آجلا أم عاجل

لانطلاق أبواب ديمقراطية الواجهة "دولة القانون - احترام حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا- العهد الجديد..." وما إلى ذلك من شعارات، دبجت في دستور 2011، لذر الرماد في عيون عامة الناس وأنصار لازمة "الإصلاح من الداخل"، فما هي الوقائع تؤكد مكر القابضين على السلطة في المغرب، إذ أصبح فرض الإجراءات الصارمة، في التنقل والتجمعات، بدعوى الحد من انتشار فيروس كوفيد 19 هدفا ثانويا، امام منع التجمعات النقابية والسياسية والاحتجاجية. والهدف الرئيسي هو التضييق واستهداف كل الأصوات المعارضة الفردية والجماعية. وحالة الاعتقالات الأخيرة التي شملت مفكرين نشطاء لحقوق الإنسان وصحفيين ومدونين وإعلاميين ما هي إلا حلقة، تنضاف الى مسلسل الاعتقالات في صفوف نشطاء الحركات الشعبية (الريف، جرادة، بني تاجيت وغيرها). هذا التوجه، سوف لن يتوقف ما لم تقابله مقاومة موحدة من مختلف القوى المناضلة الاجتماعية والحقوقية والسياسية، والا سيتم تعبيد الطريق لهيمنة الدولة البوليسية على جميع مناحي حياة المواطنين والمواطنات. وتجدر الإشارة الى ان من بين أهداف هذا التوجه، بالإضافة الى تعزيز سيطرة الكتلة الطبقية السائدة على المشهد السياسي والاقتصادي والاجتماعي، عبر إجراء مسرحية الانتخابات المقبلة، التي يتخوف النظام من مقاطعتها من طرف الشعب بنسبة تفوق تلك المسجلة خلال الانتخابات السابقة والتي قدرت ب 80%. ونظرا للتراجع النسبي لحركة حقوق الانسان على المستوى الدولي بسبب صعود

السرية إلى العلن مع دولة الكيان الصهيوني. لقد حدث هذا، وفق مسرحية متكاملة الإخراج، حيث عمد الى ربط عملية التطبيع بقضية الصحراء. هكذا إذا، تم التسويق

الحركة الطلابية : ضرورة الحضور في الصراع ضد الاستبداد

التغيير المجتمعي وفي استمرار الحركة الطلابية في أداء دورها. لذلك يسائل الملف واقع الحركة حاليا والأسباب العميقة الموضوعية والذاتية لهذا الواقع ، كما يطرح بعض قضايا الجامعة المغربية . وللإشارة تعتمد هيئة تحرير الجريدة أن يكون الملف من إنجاز ثلة من الشباب المناضل في الجامعة لفتح المجال لهم للتعبير عن واقع حال حركتهم ويفتحوا باب النقاش لأندادهم للتداول في قضية تهمهم لكن آثار واقعها تهم جماهير الشعب برمتها.

يعود هذا العدد من الجريدة لطرح موضوع الحركة الطلابية ، ولعل الأسباب الداعية لذلك ، إضافة إلى شرط المناسبة وهي الذكرى الثامنة والأربعون لحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يوم 24 يناير 1973 ، هناك دواعي أخرى لعل أهمها واقع حال الحركة الطلابية وواقع التعليم الجامعي ، هذا التعليم الذي يعيش مثله مثل الأسلاك الأخرى وضعية فشل وعجز في التكوين ومنه التكوين السياسي والنظري والعملي للأطر الكفيلة بالانخراط في

النضال الشبيبي: الحركة الطلابية تحديات المرحلة وأفق المستقبل

ألبير موسى

بالجامعات في الشق البيداغوجي المرتبط بالمطالب المباشرة للطلبة (الامتحانات؛ المنح؛ الدروس....) ؛ وفي الضفة الأخرى صراع سياسي حول التمثيلية في مجالس الكليات والجامعات؛ ولنا حاجة لاستعراض فضائح الانتقاء في أسلاك الماستر والدكتوراه لنوضح حجم التعفن والفساد الذي أصبح يعيش في ظله حقل التعليم العالي؛ قد يبدو أن استحضار هكذا وضع إداري وبيداغوجي من باب الحشو ونحن بصدد استعراض واقع التحديات التي يطرحها النضال الطلابي لكن في الحقيقة وباعتقادنا البسيط كل الأمور مترابطة وإن كان الأمر غير ذلك فلننظر إلى واقع الحركة الطلابية في ظل جائحة كورونا.

في الواقع لا يمكن لأي أحد سبق له وأن عاش وتكون في تجربة الحركة الطلابية أن يتخيل نضالا طلابيا بدون طلبة أو تدقيقا بدون تعليم حضوري يتيح عمليا التفاعل المباشر بين مختلف الفاعلين في الحقل الطلابي، هذا ما يعيدنا لنقاش الأزمة، فاهم ما كان يعقد الوضع قبل الجائحة هو اتساع هوة التأثير بين الفصائل الطلابية وعموم الطلبة وما كان ينقص الوضع سوى جائحة كورونا التي فرضت التعليم عن بعد لتزيد تلك الهوة اتساعا؛ لكن رغم ذلك وكما أشرنا في ديباجة هذا النقاش أن الحركة الطلابية تحافظ على صمودها ومقاومتها في أحلك الظروف كما هو الوضع الحالي وقد أثبتت ذلك من خلال إبداعها بالحملات الإعلامية لإبراز مواقفها وقراءتها للوضع، بل تعدت ذلك لبلورة معارك طلابية رافضة لصيغ التعليم عن بعد ولا يسع المجال هنا لبسط وضعية التعليم عن بعد وأثارها على التحصيل العلمي في الجامعة على أساس أن هذه المعطيات ستكون حاضرة في مقالات أخرى في هذا العدد.

في المحصلة يتضح أن الحركة الطلابية أمامها كل المستقبل لتعود وتبرز حضورها في ميادين الصراع ضد الاستبداد ومن أجل تحرير شعبنا يبقى فقط تحمل مسؤولية الجميع في خلق الفضاء المساهم في تقريب وجهات النظر و الأفكار حول المهمة المركزية المتمثلة في إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بكل حزم ومسؤولية سياسية، لأن الزمن السياسي لا ينتظر، وما هو متاح اليوم قد لا يكون ممكنا غدا؛ وانعكاسات الجائحة في ظل غياب الطلبة عن الجامعة قد ينتج وضعاً مغايراً لما كان عليه سابقا وهذا ما لا يجب إغفاله والتفكير فيه بشكل مستعجل وجدي.

كذلك واقع الصراع الطبقي في بلادنا؛ إن أهم ما يعيشه الشعب المغربي منذ اندلاع السيرورات الثورية في المنطقة المغاربية والعربية هو تواتر للحركات الاحتجاجية، وإن كانت أحيانا تتخذ طابعها الاجتماعي، إلا أن الملحوظ هو غياب التأثير والحضور المنتظر من الحركة الطلابية؛ ما السبب في ذلك؟ لعل الجواب عن هذا السؤال حقيقة سيكون من باب تكرار التحليل و النقاش حول وضع الأزمة وإن كنا قد أسلمنا في البداية أن المداوم سال كثيرا حول هذا الواقع؛ لكن استحضاره يبقى مهما و ضروريا لوضع النقاش في سياقه التاريخي والسياسي في ارتباطه الوثيق بحجم المسؤوليات التاريخية الملقاة على عاتق الحركة الطلابية المغربية؛ قد يبدو للوهلة الأولى أن جل ما حاولت استعراضه هذه الأسطر من المقالة لحدود اللحظة هي أنها حاولت إعادة بسط النقاش القديم-الجديد حول التحديات المطروحة أمام الحركة الطلابية ورهانات مستقبل النضال الشبيبي ببلادنا، وفي الحقيقة أن تعقيدات طرح نقاش مستجد وجديد حول الحقل الطلابي معقدة تعقيد النقاش في الحقل الطلابي نفسه، ولذلك نجد أن جل من تحمل المسؤولية السياسية في الحركة الطلابية من الجيل الحالي أصبح يعيش في وضع تضخم النقاش والتصور؛ لذلك في اعتقادنا البسيط أن تجربة فصل طلبة اليسار التقدمي لوحدها أنتجت كما هائلا من المشاريع والتصورات المتجددة بواقع التعليم العالي كل سنة والكفيلة بحل أزمة الحركة الطلابية؛ إلا أن الوضع لازال يراوح مكانه بل إن فرص التقدم في مهمة إعادة بناء أوطم كناية لكافة الطلاب تتقلص وتزداد صعوبة مع تسارع السياسات و الهجوم الطبقي من طرف النظام السياسي على الجامعة المغربية وفي غياب الأداة التنظيمية الكفيلة بردع هذا الهجوم... من خلال هذا يفترض على الجميع أن يتحمل جرأة النقاش السياسي حول هذا الوضع، وأن يبادر كل من موقع ممارسته السياسية في توجيه الاهتمام السياسي بالحركة الطلابية؛ طبعا نعي تمام الوعي أن القوى السياسية الثورية ببلادنا لها صعوبات سياسية أو لنقل تاريخية مستمدة من تجاربها في الحقل الطلابي في الماضي، إلا أنه في الاتجاه الآخر فالتقدم في إحدى جبهات الصراع مع النظام القائم لا يمكن أن يوازيها تأخر في جبهة أخرى مهمة ولها وزنها في الصراع من أجل تحرير شعبنا بحجم الحركة الطلابية؛ لذلك من الضروري النظر إلى المعادلة من جهة أن حقل التعليم العالي أصبح منحصرا في الصراع السياسي حيث أن المجال أصبح ضيقا و مرتكزا في مستوى صراع بعض أطراف الحركة الطلابية مع الهياكل الإدارية

قليل الكثير عن تاريخ الحركة الطلابية المغربية وسال مداد المقالات بالتحليل في أزمتها وطبيعة اشكالاتها وما السبيل لإخراجها من وضعها الحالي؛ ولا نغالي إذا قلنا إن استمرار وضع الأزمة التي يعيشها الاتحاد الوطني لطلبة المغرب يزيد من تعقيدات الواقع ويفتح المجال أمام فقدان الجامعة المغربية لبريقها النضالي وخزانها الذي كان ولازال وسيظل رافدا مهما للنضال شعبنا ضد الاستبداد والقمع. إن ما يميز الحركة الطلابية المغربية هو أنها لم تستسلم وتظل تقاوم السياسات الطبقية في مجال التعليم في أحلك الظروف، وهذا معطى أساسي يضمن استمرارية النقاش حول ما تعيشه الحركة من مستجدات، إلا أنه في المقابل الآخر فإن الركود السياسي الذي عاشته في السنوات الأخيرة يساهم في ضهور النقاش السياسي الكفيل بوضع الأسئلة المؤرقة القادرة على فتح آفاق المستقبل.

يمكننا الإقرار في هذه المرحلة أن الفاعلين السياسيين في الحقل الطلابي من فصائل طلابية وطلبة واطميين على امتداد خريطة المواقع الجامعية أصبحوا بوعي أو بدونه يطبعون مع واقع الأزمة وغياب أوطم كناية لكافة الطلاب، بل أكثر من ذلك ونتيجة لعديد الانتكاسات التي عاشتها الحركة الطلابية، بدا يتشكل وعي مزيف عند جزء من التوجه الديمقراطي ينسب على رفض أي مبادرة أو نقاش حول إعادة بناء أوطم، ويتم تغليف ذلك بمجموعة من الجمل والتبريرات التي لا أساس لها على أرض الواقع. في الواقع إن الحركة الطلابية خاصة في العقدين الأخيرين كانت أسيرة للفهم والممارسة التي فرضها التوجه البيروقراطي، وحال انحباس هذا التوجه ودخوله في مراحل التفكك المتتالية عجلت بإندثاره أقله في غالبية المواقع الجامعية؛ بدت الحركة الطلابية تتلمس ملامح توجه جديد من السيطرة و الأسري في الفهم و الممارسة ركانزه العجز وتبرير ما هو غير قابل للتبرير والتطبيع مع وضع الرفض لأي نقاش أو مبادرة قائمة على رد الاعتبار لتاريخ الحركة الطلابية و إعادة تملك الطلاب لسلحهم التنظيمي النقابي الذي هو وحده الكفيل بالدفاع عن مصالحهم المادية و المعنوية وتحصين الحريات السياسية في الجامعة المغربية. ولعل ما يجهله جزء من ما ساد لديهم هذا النمط من التفكير في واقع الأزمة هو أن الغاية من إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب ليس برغبة سياسية ضيقة ولا هي تستمد جذورها في النقاش من مستنقع الأزمات والانتكاسات الطلابية، بل على العكس من ذلك، تملئها الشروط السياسية و يملئها

رفضنا المطلق لخيار التعليم عن بعد في كل المواقع الجامعية:

تطوان نموذجاً

أيوب حبرايوي

مسيرات، معصمات انذارية) منذ شهر أكتوبر ولا زالت مستمرة لحدود اللحظة.

• المستوى الإعلاني: حيث لعب مناضلات ومناضلو أوطم دوراً مهماً في توحيد الصوت الطلابي إعلامياً والتعبئة للمعركة التي يخوضونها بالموقع، وربطها بالطلاب/ات الذين فرض عليهم عدم الالتحاق بكلياتهم بسبب حالة الطوارئ الصحية التي تعرفها بلادنا.

وفي المقابل لم تقم عمادتا الكليتين بأي خطوة لفتح حوار جاد مع الطالبات والطلاب وتحقيق مطالبهم العادلة والمشروعة، بل استمرت في سياستها القمعية المعهودة مؤكدة بذلك الدور الذي تلعبه وزارة الداخلية في هذه المرحلة، حيث تم تطويق محيط الكليتين مما خلف حالة من الذعر والخوف وسط الطلاب/ات بالإضافة لتدخل قمعي في حق الجماهير الطلابية التي جسدت وقفة احتجاجية بين الكليتين بمارتيل.

وفي نفس السياق تعرف كلية العلوم بداية من هذا الشهر دينامية نضالية من أجل إقرار التعليم الحضوري مع قرب موعد الامتحانات، حيث يقر أغلب الطلاب/ات أن التعليم عن بعد لم يكن كافياً من أجل الدراسة باعتبار الجامعة فضاء للتعليم عكس ما يمكن توفيره في التعليم عن بعد (النقاش بين الطلاب، التفاعل مع الأستاذ...)، حيث خاضت كذلك الجماهير الطلابية بكلية العلوم وبحضور مناضلي أوطم من كل كليات الموقع أشكالاً نضالية من أجل مطالبهم العادلة والمشروعة وتنديداً بتماطل عمادة الكلية ورئاسة الجامعة في تحقيق مطالبهم.

رغم القمع والتماطل لازالت الجماهير الطلابية بالموقع مستمرة في معركتها النضالية حتى تحقيق كافة المطالب العادلة والمشروعة على رأسها التعليم الحضوري والذي اعتبرته الجماهير الطلابية بالموقع في أغلب إصداراتها (بيان / بلاغ) مدخلاً لتوحيد وتنظيم نضالات الحركة الطلابية في إطار معركة طلابية وطنية.

وتعرف أغلب المواقع اليوم دينامية نضالية مشابهة لما يعرفه موقع تطوان ومن أجل نفس المطالب تقريباً. كما أن الشروط الموضوعية متوفرة اليوم لتخوض الحركة الطلابية معركة وطنية واعية ومنظمة قادرة على التصدي لكل السياسات الطبقية يقودها التوجه الطلابي الديمقراطي الذي وجب عليه رفع شعار "مصلحة الطلاب فوق كل اعتبار" وتجسيده ميدانياً وسياسياً من أجل تهيئ الشروط الذاتية لتكون المعركة قادرة على تحقيق مطامح الجماهير الطلابية بكل المواقع الجامعية. هاته اللحظة التاريخية تحتاج من كل الأطراف الديمقراطية التقدمية النضج والوحدة على أرضية منظومة وحدة-نقد-وحدة، أي استغلال هاته الوحدة الموضوعية في إطار معركة وطنية والتي ستكون مدخلاً لهيكلة التوجه الطلابي القادر على قيادة هاته المعركة وتقييمها ونقدها من أجل بناء وحدة سياسية أرقى قادرة على إعادة بناء أوطم كمنظمة شرعية وقانونية للطلاب وفق مبادئها الأربع.

بالرغم من اقتراب موعد مباريات الوظيفة العمومية ناهيك عن مشاكل أخرى (مباريات الماستر، النقل، المقصص...) هذه المشاكل جعلت الجماهير الطلابية تفتح نقاشاً حولها وحول صيغة التعليم عن بعد الذي رفضه أغلب طلاب الموقع واعتبروه فاشلاً ومفروضاً عليهم. وسطر ملف مطلبية خاص بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، وآخر بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، بالإضافة للتمسح حوار مكتوب تم



تسليمه لعمادتي الكليتين، واستمر مناضلو أوطم بالموقع في معركتهم النضالية والتي عرفت مستويين:

• المستوى الميداني: حيث خاضت الجماهير الطلابية بالموقع تحت لواء نقابتها العتيدة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب العديد من الأشكال النضالية الواعية والمنظمة (حلقيات، وقفات احتجاجية،

إقرار الوزارة الوصية نفسها بفشلها.

رغم فشل هذه الصيغة فوجئ الطلاب والطالبات هذا الموسم بلجوء أغلب الجامعات للتعليم عن بعد دون مراعاة للوضعية الاجتماعية لأغلبهم، بشكل يتجاهل الفشل البيداغوجي لهذه الصيغة.

في المقابل لم تبق الحركة الطلابية مكتوفة الأيدي، حيث عرفت بعض المواقع الجامعية (سلوان، الرباط، القنيطرة، تطوان ومراكش...) أشكالاً نضالية رافضة لهذه الصيغة ومن أجل تحصين المكتسبات التاريخية للحركة الطلابية المغربية.

ففي موقع تطوان عرف الدخول الجامعي لهذا الموسم حضوراً ميدانياً مهماً لمناضلي ومناضلات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بالموقع في مرحلة تسجيل الطالب الجديد، ومن أجل توفير شروط السلامة الصحية للطلاب في ظل العشوائية والارتجالية التي تعاملت بها الإدارة مع الطلاب والطالبات معرضة سلامتهم للخطر في العديد من اللحظات لولا يقظة المناضلات والمناضلين الذين لعبوا دوراً مهماً في تنظيم الطلاب وتوفير شروط السلامة لهم.

وفور انتهاء معركة تسجيل الطالب الجديد بدأت تظهر مجموعة من المشاكل البيداغوجية خصوصاً حيث تأخرت الإدارة عن إعلان نقط الأسدس السادس

رغم القمع والتماطل
لا زالت الجماهير
الطلابية بالموقع
مستمرة في معركتها
النضالية حتى تحقيق
كافة المطالب
العادلة والمشروعة
على رأسها التعليم
الحضوري

معضلة العمل الطلابي وسبل استرجاع نقابة الطلاب او طم

محمد نصري

نقصد بعملية بناء النقابة الطلابية الشكل الذي تأخذه الدينامية النضالية للحركة الطلابية في لحظة من لحظات تطورها. وعلى مدى تاريخ الحركة الطلابية، ظلت هناك أشكال للتنظيم الطلابي رغم عدم وجود هيكل وطني للاتحاد الوطني لطلبة المغرب. إذ تأخذ جميع النضالات في كافة المواقع الجامعية اشكالا تنظيمية سواء كحقوقات تقريرية أو مجالس للمناضلين أو لجان للحوار أو لجان المعارك... وذلك من أجل قيادة المعركة محليا ومحاولة تحقيق المطالب الطلابية. إلا أن

بين الأمثلة المهمة هو تجربة اللجان الانتقالية التي تمكنت خلال نهاية الثمانينات وبداية التسعينات من خوض معركة طلابية وطنية تصدت للإصلاح الجامعي المزعوم وابدعت أدوات تنظيمية ونضالية ملأت الفراغ الكبير الذي ساد عقب فشل المؤتمر السابع عشر واشتداد القمع البوليسي.

من جهة أخرى فإن ابداع الطلاب للعديد من أشكال التنسيق الوطني (تنسيقيات طلبة الطب والصيدلة، طلبة مدارس المهندسين، الأساتذة المتعاقدين...) يوضح بالملاموس

تعيش الجامعة المغربية اليوم وضعية كارثية نتيجة تطبيق المخططات الطبقية للنظام المخزني والإجراءات المتخبطة للوزارة الوصية بخصوص جائحة كورونا. وبالمقابل تشهد المواقع الجامعية نضالات عديدة في مختلف مؤسسات التعليم العالي وفروعه الشئ الذي يطرح على كل القوى الطلابية المناضلة سؤل أي أفق للنضال الطلابي المتصاعد وأي سبيل لإعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كنقابة موحدة لكافة الطلاب.

الجامعة المغربية اليوم بين مطرقة الجائحة وسندان المخططات الطبقية:

انطلق الموسم الجامعي 2020-2021 على وقع التخبط الشديد لوزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي في التعاطي مع الإشكالات التي فرضتها جائحة كورونا وما تبعها من تعمق للأزمة البنيوية التي يتخبط فيها التعليم العالي بالمغرب. ورغم أن معظم الأرقام والاحصائيات الرسمية تشير إلى مدى تردي وضعية التعليم العالي سواء على مستوى البنيات التحتية والتأطير البيداغوجي أو الشؤون الاجتماعية للطلاب، إلا أن ازدواجية المعايير المتخذة من طرف الوزارة بخصوص الجائحة والانتقائية في نهج التعليم عن بعد في ظل انعدام أبسط شروطه، كل هذا قد كرس من طبقية التعليم وفاقم من معاناة الطلاب. وبالمقابل فقد شهدت العديد من الجامعات احتجاجات طلابية ضد هذه التدابير الكارثية ومازالت الحركة الطلابية تخوض معارك نضالية دفاعا عن الحق في التعليم في ظل الاقصاء المخزني والجائحة العالمية. وفي هذا السياق شهدت العديد من المواقع الطلابية معارك نضالية متصاعدة فرض التعليم عن بعد في ظل غياب أدنى شروطه سواء بالنسبة للطلاب أو أطر التدريس ودفاعا عن الحق في التسجيل والمنح والسكن (تطوان، القنيطرة، مراكش، الرباط، أكادير، سلوان....) بالإضافة للمعارك التي تشهدها كليات الطب ومدارس المهندسين ومعاهد تكوين الممرضين والأساتذة...

رهانات توحيد وتنظيم النضال الطلابي

تعكس هذه المعارك النضالية استعدادات هائلة للجماهير الطلابية للدفاع عن حقوقها، كما تبين أن الظروف الموضوعية متوفرة لتوحيد النضال الطلابي وابداع الصيغ التنظيمية والنضالية الكفيلة بتحقيق هذه المهمة. فعلى مر تاريخ الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، لم تكن مهمة بناء نقابة الطلاب منفصلة عن المعارك التي كانت تخوضها الحركة الطلابية كما لم تكن منفصلة عن الشروط السياسية والتحالفات والتوافقات التي كانت تقوم بها مختلف فصائل الحركة الطلابية وتحدد بها شكل النقابة وبرنامجه. بل على العكس، كانت أشكال توحيد النضالات مرتبطة ارتباطا وثيقا بالسياق السياسي العام للحركة. وحتى الأشكال التنظيمية لبناء النقابة الطلابية تستجيب للشروط الموضوعية التي تمر بها الحركة الطلابية وتقدم إجابات للنهوض بالنضال الطلابي من أجل تمكينه من تحقيق أهدافه. وعلى سبيل المثال شكل التنسيق بين طلاب منظمة 23 مارس ومنظمة إلى الأمام عاملا أساسيا مكن من حسم المخرجات التنظيمية والسياسية للمؤتمر الخامس عشر لإوطم، كما مكن التنسيق بين طلبة المدرسة المحمدية للمهندسين وباقي المعاهد من توفير الأساس التنظيمي لإعادة بناء المنظمة الطلابية التي كانت قد تفككت آنذاك بفضل الحضر القانوني والقمع الهامجي لمناضلاتها ومناضليها. ومن

هذه الأشكال التنظيمية تبقى مشروطة بمعارك محلية مؤقتة قد تتمكن خلالها الحركة الطلابية من تحقيق مكتسبات بسيطة يمكن التراجع عنها لحظة خضت المعركة، كما أن هذه النضالات المحلية تبقى محدودة في قدرتها على التصدي للمخططات الطبقية للنظام المخزني وبحاجة لتنسيق وطني يعطيها قوة أكبر وإمكانية لتحقيق المطالب الطلابية.

من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تقوية المعارك المحلية التي يخوضها الطلاب اليوم عن طريق الدعوة إلى لقاء طلابي وطني يلف كافة الفصائل الطلابية المناضلة ويطرح سبل الانتقال من النضال المحلي إلى الوطني ويضع برنامجا لمعركة طلابية وطنية تمكن من توحيد النضالات الحالية وتفرز ليات بناء تنظيمي للتنسيق والتشاور الوطني.

من جهة أخرى ستمكن هذه الألية التنظيمية الوطنية من فتح جسور التواصل والتنسيق والعمل المشترك مع التنسيقيات الطلابية الأخرى (طلبة الطب، المهندسين، لجنة متابعة اللقاء التشاوري...) في أفق الدعوة إلى ندوة طلابية وطنية حول إعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب كمنظمة جماهيرية ديمقراطية تقدمية ومستقلة.

يطرح اليوم على عاتق الفصائل الطلابية تحمل المسؤولية بخصوص الظرف الراهن للحركة الطلابية والجامعة المغربية خصوصا أمام اشتداد الهجوم الطبقي والمخططات التسرع من وتيرة تسليع التعليم، كما تشتد الحاجة إلى وجود منظمة طلابية موحدة تقود نضالات الطلاب وتنمي وعيهم النضالي، كما تمكن الحركة الطلابية من تقوية نضالاتها من أجل الحق في التعليم والمساهمة في النضال التحرري للشعب المغربي ضد التطبيع مع العدو الصهيوني ومن أجل بناء مجتمع الحرية والمساواة والكرامة والعدالة الاجتماعية.

أن الشروط الذاتية للحركة الطلابية متوفرة من أجل توحيد النضال الطلابي وتنظيمه. كما أن المعارك الطلابية التي تخوضها الفصائل الطلابية في العديد من المواقع الجامعية على أرضية ملفات مطلوبة متشابهة في أغلب نقاطها توفر قاعدة نضالية ملموسة لهذه المعارك، وتفتح المجال للمضي قدما في تنسيق نضالي واسع. وبالتالي فمن الضروري تكثيف جهود كافة الفصائل الطلابية المناضلة في برنامج نضالي يستجيب للمتغيرات الحالية في الجامعة المغربية ويدافع عن مصلحة الطلاب في ظل الأزمة الوبائية والسياسية.

افاق إعادة بناء او طم نقابة الطلاب الموحدة:

“ من هذا المنطلق تبرز الحاجة إلى تقوية المعارك المحلية التي يخوضها الطلاب اليوم عن طريق الدعوة إلى لقاء طلابي وطني يلف كافة الفصائل الطلابية المناضلة ويطرح سبل الانتقال من النضال المحلي إلى الوطني ويضع برنامجا لمعركة طلابية وطنية ”

التحالف العمالي الفلاحي والمصلحة الاستراتيجية في التغيير

التييتي الحبيب

رقم 1 هو أعلى جودة وهو الصغير الحجم والعيار رقم 2 أكبر من العيار 1 وذو جودة متوسطة وأخيرا العيار رقم 3 وهو أكبر نسبيا من العيار 2 وجوده أقل من العيار رقم 2

في هذا النوع من الفلاحة يتعرض الفلاح لنفس العلاقة عند الاعداد الزراعي من حيث اقتناء البذور والحرث والسقي والادوية كما انه عند تسليم منتوجه فانه يسلم بضاعة تتولى الشركة تصنيفها واستخراج الكميات من كل معيار.

نفس هذه الحالة ايضا نجدها في زراعة التبغ والذي يسلمه الفلاح كمادة خام وتتولى الشركة تصنيف ما تسلمته وتؤدي الثمن على هواها بدون حسيب ولا رقيب.

ويتم الاعداد لها عبر العمل المشترك والتنسيق بين مختلف التعبيرات السياسية والاجتماعية والنقابية في المجتمع وذلك عبر مجموعة من اشكال التنسيق والذي يكون مؤقتا ومحدودا حول قضية معينة او مجموعة قضايا محددة وفي زمان محدد وتخضع للتقييم يخلص اما لتطويرها او فكها. وهذا الشكل من العمل لا نعتبره تحالفا بالمفهوم الذي تخضع له مساهماتنا في بناء جبهة الطبقات الشعبية.

ثانيا: في التحالف العمالي الفلاحي: وقائع

احتلت مسألة التحالف العمالي الفلاحي مكانة مهمة في نظريات التغيير الثوري الذي قادته الحركة الماركسية على

يعتبر هذا التحالف هو التجسيد السياسي لتحالف طبقي بين طبقتين لهما مصلحة استراتيجية في التغيير. فالطبقة العاملة لا يمكنها ان تتحرر ما لم تحرر باقي الطبقات الشعبية ونظرا لطبيعة التشكيلة الاجتماعية ببلادنا حيث لا تشكل الطبقة العاملة اغلبيية عددية بل هي متقلصة الحجم لكنها اساسية وهي محرك الصراع الطبقي فيلزمها عقد تحالف استراتيجي مع طبقة بدورها تعاني من الاستغلال والنهب وهي طبقة الفلاحين الفقراء والمعدمين. وفي هذا النص نتناول الموضوع عبر ثلاثة قضايا: الاولى تتعلق بمنظور النهج الديمقراطي لهذا التحالف وهو موضوع السيرورة الثالثة التي تهم بناء جبهة الطبقات الوطنية او الجبهة الثورية الوطنية. والقضية الثانية تناول هذا التحالف عبر وقائع ملموسة تعيشها الطبقتين المال والفلاحين الفقراء اما القضية الثالثة نخصصها الى علاقة البادية بالمدينة تلك العلاقة المتناقضة والمتداخلة نتيجة سيادة نمط انتاج هجين لا يسمه بالتقدم الاجتماعي وانما ينشر الفقر والجهل والتخلف ونهب خيرات البلاد وتهريبها للخارج.

اولا: في الجبهة الثورية او الجبهة الوطنية

في هذا العرض المركز اريد ان اقدم بعض التوضيحات والمعطيات الفكرية والنظرية لفهم اطروحات النهج الديمقراطي بصدد مسألة الجبهات والتحالف.

الداعي الى ذلك هو الغموض الحاصل عند بعض المناضلين في فهم سياسات النهج الديمقراطي وبالاساس ما نلاحظه من اشتغال بعض الاوساط على نشر الغموض وشيطة مواقف النهج الديمقراطي بهذا الصدد لادراك تلك الاوساط للبعد الثوري لاطروحات النهج الديمقراطي ولذلك تسعى الى تسفيه تلك الاطروحات بعزلها او تشويهاها امام انظار الرأي العام والمناضلين وهذا بدوره امر طبيعي يدخل ضمن الصراع السياسي بل هو نوع من الصراع الطبقي.

في هذه الاطروحات استعرضنا السيرورات الاربعة وهي بناء الحزب المستقل للطبقة العاملة وعموم الكادحين ثم بناء التنظيمات الذاتية المستقلة للجماهير ثم بناء جبهة الطبقات الشعبية وأخيرا المساهمة في بناء الاممية الماركسية. سيقصر عرضي هنا على السيرورة الثالثة المتعلقة ببناء جبهة الطبقات الشعبية وهي سيرورة تفرضها ضرورات تطور الصراع الطبقي ببلادنا وهي تدخل ضمن الخط الاستراتيجي للتنظيم لحل التناقض الرئيسي ببلادنا.

في التناقض الرئيسي: وهو التناقض الموجود بين مجموع الطبقات الشعبية المشكلة من الطبقة العاملة والفلاحين الفقراء والمعدمين وكادحي الأحياء الشعبية والبرجوازية الصغرى والبرجوازية المتوسطة من جهة والامبريالية، وعلى الخصوص الامبريالية الفرنسية، والنظام المخزني وقاعدته الاجتماعية المشكلة من الكتلة الطبقية السائدة وامتداداتها المجتمعية من أحزاب وجمعيات واعيان من جهة أخرى. لذلك فان الاستراتيجية الثورية هي حل هذا التناقض الرئيسي تحت قيادة جبهة الطبقات الشعبية في أفق حل التناقض الأساسي تحت قيادة حزب الطبقة العاملة وعموم الكادحين.

ان موقع البرجوازية الصغرى والمتوسطة معقد ويتغير حسب الشروط الملموسة للصراع الطبقي. وبصفة مختصرة، يمكن القول أن هذين الطبقتين قد تشهد فرزا طبقيا بين جناحين: الجناح التقدمي في هاتين الطبقتين يمكن أن يلتحق، رغم تدبده، بصف الجماهير الكادحة وبالنضال من أجل التحرر الوطني والديمقراطية والاشتراكية، بينما الجناح الرجعي يمكن أن يلتزم الحياد أويتم اجتذابه من طرف معسكر الكتلة الطبقية السائدة" (مقتطف من اطروحات المؤتمر الوطني الرابع).

اذا كانت هذه الجبهة تبني لانجاز مهمة استراتيجية فهي الجبهة التي تعنى بما نسميه في ادبياتنا عقد التحالفات وهي تحالافات مع قوى سياسية تمثل طبقات اجتماعية لها مصلحة في التغيير الثوري. انها هي المعبر السياسي على تلك الطبقات. وهذه الجبهة تبني بدورها ضمن الصراع الطبقي



ان الفلاحين الذين يتعرضون الى هذا النهب من طرف الراسماليين يجدون انفسهم في نفس الخندق مع العمال. انهم في علاقة الاخوة اخوة التعرض الى الظلم الاجتماعي والى هيمنة طبقة من الراسماليين الجشعين واللصوص والى نفس السكوت والتغطية على جرائمهم من طرف الدولة. من خلال هذه التجربة يفهم العمال والفلاحين بان الدولة هي لخدمة مصالح الراسماليين اللصوص وانهم كلما احتجوا او اضربو زجت بهم نفس هذه الدولة في السجن والاعتقال.

ثالثا: علاقة البادية والمدينة بالمغرب

في المغرب لا زالت البادية تهاجر للمدينة. في هذه الهجرة تنشأ مدن وتكبر لتتحول الى عواصم، وتظهر سلاطات حاكمة وتزِيل أخرى. في هذه الهجرة يتغير وجه المغرب وتاريخه. عبرها ايضا تطورت قوى الانتاج وظهرت علاقات انتاج جديدة. مع ظهور الطبقة العاملة المترسخة في المدن بدا عهد جديد من تاريخ المغرب اصبح فيه محرك تطور وتقدم المغرب هو بالضبط هذه الطبقة الجديدة ومع تطورها ولعبها لدورها التاريخي سينقلب الدور وستلعب المدينة دورها في اخراج المغرب من رتابة ايامه وتوالي اعوامه سيظهر ويولد المجتمع الجديد تقوده طبقة نشأت في المدينة وتتحكم في قوى الانتاج عبر بروز علاقات انتاج جديدة؛ تستولي على ملكية قوى الانتاج، فتحولها من الملكية الخاصة الى ملكية عامة، وتبني دولة جديدة تتوحد فيها البادية والمدينة ويزول الفارق الذي يجعل اليوم المدينة افضل تجلب اليها البادية وتقتلها.

ومما يساعد على هذا التقارب بين المدينة والبادية هو وجود طبقة عاملة زراعية مهمة جدا وفي العديد من مناطق المغرب. ان المغرب العصري الحديث لم يبرز بعد لأنه ينتظر شروط هذا البروز وأهمها هو سلطة العمال والفلاحين. ما نراه اليوم او نعيشه ليس الا المغرب الهجين الرث الوسخ يختلط اسوء ما في البادية بما هو اقبح في المدينة. كل مجهودات الحكومة ومجالسها البلدية والقروية لا تكل من الصباغة والتزيين لتخفي هذا القبح لأنها تريد العملة الصعبة التي يجلبها السياح. انها تحاول تزيين هذا القبح فقط لأننا نستقبل السادة والسيدات السياح.

المغرب الجميل لم يولد بعد.

الصعيد العالمي. لن اعود الى التفصيلات النظرية لكنني اريد تسليط الضوء على كون العمال والفلاحين ببلادنا يواجهون نفس العدو الطبقي وهو الراسمال أي البرجوازية الراسمالية الاستغلالية. انه عدو يستغلهم بابشع الطرق وينهبهم ولا تحرك الدولة ساكنا رغم علمها بكون الوسائل والاساليب المستعملة اجرامية وفيها التدليس والسرقة.

في الصناعات الغذائية تتخصص بعض المعامل في تحويل المنتجات الفلاحية تستقبلها مباشرة من عند الفلاح. من بين هذه المعامل شركات تحتكر تحويل وتصنيع المنتج الفلاحي وليس للفلاح اية فرصة لبيع منتجه الى شركة منافسة أخرى. وهناك شركات تعرف بعضا من المنافسة لكنها تحد منها بالجوء الى الاتفاقات القبلية بين ارباب المعامل حيث يتفقون على اثمان شرائهم للمنتجات الفلاحية مع هامش للتمويه والتغطية على اتفاقاتهم القبلية والتي هي ممنوعة قانونا.

دعونا نرى نموذج من كلا الصنفين من هذه الشركات

1 - شركة تكرير الشمندر او قصب السكر لاستخلاص مادة السكر. يكون الفلاح تحت رحمة هذه الشركة فهي من تمده بالبذور وبالاسمدة والادوية وغيرها على اساس ان تقتطع المقابل من هذه السلفة لما تنضج الغلة. يتكلف الفلاح بجني الشمندر او قصب السكر وينقله الى المعمل الذي يتولى تحويله لكن لن يقبض الثمن الا بعد ان تقرر الشركة في نسبة مادة السكر في الكميات المودعة لديها من طرف الفلاح.

في هذه العلاقة المختلة بين الفلاح والراسمالي صاحب الشركة تضيق حقوق الفلاح على صعيدين اثنين: الاول يجد الفلاح نفسه ضحية اقتناء البذور والحرث والسقي والادوية بأثمان لا سلطة له على مراقبتها او تخفيضها. ومن جهة ثانية فان الراسمالي هو من يقرر في الكمية التي سيؤدي ثمنها وبالسعر الذي يحدده تحت مبرر نسبة السكر في تلك الكميات. هي اذا علاقة عبودية لا تمكن الفلاح الا بالحصول على الحد الأدنى من الاجر ليبقى على قيد الحياة هو وعائلته. بينما الراسمالي ينهب بدون حسيب او رقيب.

2 - من شركات القطاع التي تعرف بعض المنافسة فيما بينها يمكننا ذكر تلك المصبرة لمنتوج (cornichon) من المعروف عن هذه الغلة الفلاحية انها تستهلك حسب عيارات ثلاثة العيار

تجارب مهمة للحركة الطلابية العالمية خلال العقد الأخير

حميد السوسي

ميشال بالشيلي لتعد بإصلاح التعليم وهي الوعود التي لم تف الا بجزء منها لتخرج الحركة الطلابية مجددا في سلسلة احتجاجات حاشدة تحت شعار عريض يواجه كل السياسات النيولبرالية التي انهكت الطلبة، "التعليم ليس بضاعة" احتجاجات ستتكرر أيضا سنة 2014 . المميز في هذه الاحتجاجات انها لم تقتصر على مطالب قطاعية بل امتدت الى المطالبة بالديمقراطية والحق في الإجهاض والرفع من المعاشات التقاعدية، وهو ما يعكس الوعي الكبير لدى قيادة هذه الحركة بمهامها التاريخية في الفترة الراهنة و علاقتها العضوية بالنضال الشعبي الجماهيري العام وهو ما ظهر بشكل جلي في الانتفاضة الأخيرة التي اطلقها الشعب الشيلي للمطالبة بالقطع مع ارث بنوشي وتغيير دستور البلاد والحد من السياسات اللبرالية التي أثقلت كاهل الشعب الشيلي، هذه الانتفاضة التي تتميز بقيادة شبابية لافتة والتي تنخرط فيها كل الفئات الشعبية، حيث أنه طيلة مدة الاحتجاجات التي امتدت لأسابيع طويلة لم يمر يوم واحد دون اندلاع مواجهات بين قوات الامن والطلبة الذين احتلوا الجامعات واعتصموا بها، والذي انضم اليهم عدد كبير من الأساتذة في صورة تجسد وحدة نضال الطبقات والفئات الشعبية. ان هذا التلاقي بين شعارات الحركة الطلابية وتلك التي ترفعها الطبقة العاملة يجعل الانتفاضة الحالية لحظة ثورية بامتياز ويظهر طبيعة الدور المنتظر من الحركة الطلابية وطلاتها لعبه.

كانت الحركة الطلابية التونسية أيضا جد نشيطة خلال العقد الأخير حيث انها بالرغم من الفراغ التنظيمي الذي عرفته طيلة عشر سنوات الممتدة من سنة 2003 الى غاية 2013 كنتيجة مباشرة للقمع الرهيب الذي صلت عليها من قبل النظام البائد من جهة والصراع حول القيادة بين فصائل اليسار والذي أدى في مرحلة معينة الى إفراز قيادتين مختلفتين للاتحاد العام لطلبة تونس، نفس المنظمة التي ستساهم طلائعها في قيادة الحراك التونسي المجيد إبان ربيع الشعوب، هذه السيورة التي سينتج عنها إعادة بناء المنظمة وعقد المؤتمر الوطني بقيادة موحدة سنة 2013 وتتشابه الحالة التونسية الى حد كبير مع الحالة الشيلية اذ انخرط الطلبة الى جانب العمال في استنهاض جماهيري عام ذي برنامج سياسي واجتماعي يهدف للتغيير الاجتماعي، كما ان الاتحاد العام لطلبة تونس شكل مدرسة مهمة تخرج منها العديد من كوادر اليسار التونسي اليوم. ولعبت الحركة الطلابية دورا مهما في الدفاع عن مكتسبات الثورة إبان حكومة الغنوشي، وهي مهام لم يكن بالإمكان إنجازها لولا وحدة فصائل اليسار من داخل الحركة الطلابية التونسية والقيادة الطلابية الواعية بمهامها التاريخية.

ان التطرق لهاتين التجربتين المهمتين يعيد الى الازهان الدور المهم الذي لعبه الاتحاد الوطني لطلبة المغرب فترة السبعينات والثمانينات والخسارة الكبرى التي منيت بها الحركة الجماهيرية المغربية جراء غياب الاتحاد الوطني لطلبة المغرب منذ فشل المؤتمر السابع عشر.

قانون التعليم وهو قانون يحدد حجم الإنفاق الحكومي على التعليم و يماسس لعدم تكافؤ الفرص بين الأغنياء والفقراء، الأمر الذي يجعل من الشيلي اليوم احدى اكثر البلدان التي تركز الثروة في يد حفنة صغيرة من المحظوظين. هذا الوضع الذي استمر بالرغم من سقوط ديكتاتورية بينوشي بداية التسعينات والذي سرعان ما سيوجه باحتجاج طلابي عارم لم يتوقف منذ سنة 2006 وسيحقق العديد من المطالب والمكاسب المهمة غير ان الحركة الطلابية الشيلية لم تتوقف عن المطالبة بمطلبها الطموح المتمثل في تغيير النظام التعليمي



الموروث من النظام السابق.

ثورة البطاريق التي تصدرها تلاميذ المدارس سنة 2006 للمطالبة بتكافؤ الفرص والغاء قانون التعليم والتي التحق بها طلاب الجامعات ليحتلوا المؤسسات التعليمية والشوارع تحت يافطة مطالب اعمق وأكثر تجدرا كان عنوانها إلغاء النظام التعليمي الطبقي والمطالبة بتعليم مجاني سرعان ما خرجت رئيسة تشيلي

أكبر مثال على العلاقة الوثيدة بين هاتين السيورتين هو أحداث مايو 1968، الانتفاضة الطلابية التي بدأت في إحدى ضواحي باريس وسرعان ما انضم إليها إضراب عام شارك فيه حوالي 10 ملايين عامل لتصبح حركة ثورية مجيدة كان لها امتدادات مهمة و ساهمت بشكل كبير في ظهور اليسار الجديد. خلال معظم شهر مايو 1968، كانت باريس غارقة في الثورة بحيث كان لها أثر كبير على الصعيد الدولي آنذاك في جذب اهتمام حركات اليسار بشكل عام الى أهمية النضال الطلابية والأدوار التي يمكن ان يلعبها في النضال الجماهيري العام.

سنتطرق في هذا المقال لتجربتين مهمتين من تجارب الحركة الطلابية اللتان كان لهما أثر كبير على النضال الشعبي العام في العقد الأخير هما الحركة الطلابية في الشيلي وتونس.

تعتبر الشيلي إحدى أولى البلدان التي طبقت السياسات النيولبرالية، حيث كانت أولى السياسات التي نزلها نظام بينوشيه العسكري مباشرة بعد الانقلاب الدموي الذي قاده على الرئيس المنتخب سلفادور ألييندي، اتجاه سيترسخ بتعيين احد اولاد مدرسة شيكاغو سيرجيو دي كاسترو وزيرا للاقتصاد سنة 1975 ليتم الإجهاز بشكل كبير على العديد من القطاعات العمومية الأساسية ابرزها كان قطاع التعليم، حيث ان آخر قانون وقعه الديكتاتور بينوشه قبل ان يتنحى كان

أكبر مثال على العلاقة الوثيدة بين هاتين السيورتين هو أحداث مايو 1968، الانتفاضة الطلابية التي بدأت في إحدى ضواحي باريس وسرعان ما انضم إليها إضراب عام شارك فيه حوالي 10 ملايين عامل لتصبح حركة ثورية مجيدة

دفاعا عن الجامعة المغربية الطالبات التقديمات متواجدا في قلب الصراع

جميلة العبودي

وصولا لمقر أوطم الذي ولجناه في جو حماسي ولحظة نضالية تؤكد ضرورة استرجاع هذه النقابة العتيبة وعقد المؤتمر الاستثنائي وإعادة بناء هذا الإطار العتيبة.

لطالما أكدت نضالات الحركة الطلابية المغربية على أن الاتحاد الوطني لطلبة المغرب هو المدرسة التي تخرج منها خيرة المناضلين والمناضلات وطالما كان منبع الثائرين والثائرات على حد السواء. ويخطه التقدمي طالما صدحت الحناجر

للجندرية إذ تواجدا الطالبات بلجنة الشعارات والتنظيم والحوار.. كما تواجدا الطلبة أيضا بلجان للتغذية والتنظيف على حد السواء. كما ساهمن في تسيير حلقيات النقاش والتقرير... إضافة إلى مساهمتهم النوعية في توجيه المعركة وتحديد مساراتها عبر الاقتراح والنقاش داخل الحلقيات.

تميزت هذه الفترة بمعارك أخرى كلما أصر النظام على تنزيل مخططاته التصفوية يجد أمامه مناضلات ومناضلو

لم تكن الحياة الجامعية ووضع الجامعة المغربية في الفترة الممتدة من 2010 إلى 2016 مختلفة عما تعيشه الجامعة المغربية منذ الحظر العملي على الإطار النقابي الحاضر لنضالات الطلبة المغربية الاتحاد الوطني لطلبة المغرب.

كما أن وضع جامعة عبد المالك السعدي كلية العلوم بتطوان لم يختلف عن واقع باقي المواقع الجامعية حيث يعاني الطالب/ة المغربي/ة الأمرين بين نظام تعليمي أقل ما يقال عنه فاشل وجامعات لا ترقى لمستوى التعليم العالي الجيد لا ماديا ولا بيداغوجيا وتفتقد لأدنى إمكانيات التحصيل والبحث العلمي.

تزامنت هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الاستعجالي الذي كان من المفترض أن يمتد إلى حدود 2012. هذا المخطط أو البرنامج هو بمثابة خطوة لتسريع بنود الميثاق الوطني للتربية والتكوين ومحاولة فاشلة لإنقاذ ما هو أشد فشلا.

كل هذه المخططات التصفوية والأوضاع المزرية لا تزيد واقع الطالب وال طالبة المغربية إلا تأزيمًا وانتكاسة، ولا تزيد إلا إصرارا على رفضها والنضال من أجل إسقاطها والحفاظ على الجامعة المغربية وتحسينها رغم الحظر المفروض على نقاباتهم أوطم.

في مطلع السنة الجامعية 2010-2011 فجر مناضلات ومناضلو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تطوان بكلية العلوم معركة جماهيرية بطولية سطر فيها ملف مطلبية ضم الطالب الأساسية للطلبة/ات في شقيها البيداغوجي والمادي. هذه المطالب ناضل من أجلها طلبة الموقع بكل استماتة في خطوات تصاعدية من حلقيات تواصلية إلى لقاءات تواصلية بالمدارج وتوجت بمقاطعة شاملة للدراسة لمدة ما يقارب الشهرين ومبيتات ليلية تواجدا فيها الطلبة والطالبات على حد السواء.

توجت هذه المعركة البطولية بتحقيق انتصار جماهيري أوطمي لطلبة كلية العلوم بتطوان وللطالب المغربي بصفة عامة، كان أهمها توقيع محضر المطالب باسم الاتحاد الوطني لطلبة المغرب من طرف عميد الكلية. والغاء النقطة الإقصائية، إذ أصبح لكل طالب وطالبة الحق في اجتياز الامتحان الاستدراكي وتخفيض أسعار المقصف لأثمان رمزية تتناسب مع القدرة الشرائية للطلبة وبرمجة الامتحانات بشكل يحترم فترة التحضير الجيد....

لعل أهم ما ميز هذه المعركة كذلك الوحدة التي تميز بها الطلبة وسادت الروح التنظيمية المعركة التي طالما غابت على باقي المحطات فقد أفرزت المعركة لجانا مختلفة كلجنة الشعارات، لجنة التنظيم، لجنة الحوار ولجنة اليقظة. هذا التنظيم الذي كان بمثابة الجدار المحصن للمعركة ومطالبها وضمان استمراريته مما يؤكد سداة الطرح الذي يدعو لضرورة تنظيم نضالات الحركة الطلابية في أفق إعادة بناء أوطم...

كما أننا نسجل أيضا الحضور الكمي والنوعي للطالبات بهذه المعركة فقد كن في طليعة النضالات وتواجدا بشكل مكثف في كافة الخطوات كما لعبن أدوارا مهمة في كافة اللجان التي توزعت بشكل جماهيري ولم يخضع هذا التوزيع



بالمساواة في الساحات الجامعية. مما يعزز تواجدا الطالبات في المحطات النضالية الجماهيرية غير أن هذا التواجد اليومي في الساحات لا ينعكس بالشكل المطلوب على مستوى الانتماء التنظيمي. إذ يبقى انتماء الطالبات سياسيا محدودا جدا مقارنة بالطلبة.

كما أن تواجدهن اليومي بالساحات الجامعية لا ينعكس للأسف على تواجدهن بالنضالات الشعبية. فقد تزامنت فترة تواجدي بالجامعة بانطلاق حركة 20 فبراير المجيدة سنة 2011 وكانت مساهمة الحركة الطلابية ضعيفة بشكل عام وتواجدا الطالبات بشكل خاص باستثناء بعض الرفيقات وبعض الطالبات المنتميات لتيارات سياسية.

كنت ضمن الطالبات القلائل اللواتي تواجدا في الحركة التي التحقت بها كمستقلة قبل أن اختار الانتماء لفصيل طلبة اليسار التقدمي الذرع الطلابي للنهج الديمقراطي الذي كان قد تم الإعلان عنه في 2010 والذي حمل اجابة موضوعية لاشكالات الحركة الطلابية ورفع شعار عقد المؤتمر الاستثنائي وإعادة بناء الاتحاد الوطني لطلبة المغرب مع كافة مكونات التوجه الديمقراطي.

هذا الفصيل الذي تميز كذلك بتواجد مهم للطالبات والرفيقات واللواتي كن في موقع المسؤولية سواء في السكرتاريا الوطنية واللجنة الوطنية أو اللجان المحلية إلا أن هذا التواجد بدوره ظل محدودا و متذبذبا دائما نظرا للوضعية التي تعيشها المرأة بشكل عام والذكورية التي تسود مجتمعاتنا والوصاية والرقابة المفروضة عليها مهما ارتفع مستواها التعليمي أو المهني وموقعها الاجتماعي.

أوطم بالمرصاد ويبقى واقع الأخذ والشد بين الطرفين مستمرا دون أن تحدث تغيرات جذرية.

إضافة لمشاركتي بكل المحطات النضالية بالموقع شاركت في محطات نضالية وطنية كان أهمها المسيرة الوطنية التي نظمتها لجنة المتابعة لإسقاط الدعوة القضائية التي رفعها رئيس الحكومة آنذاك القاضي بإفراغ المقر العائد لأوطم منذ 1957 وتفويته لوزارة الشباب والرياضة هذه المسيرة التي حضرت فيها الفصائل اليسارية بكل تلاوينها وقدماء مناضلو/ات الاتحاد الوطني لطلبة المغرب إضافة لفعاليات وتنظيمات يسارية. انطلقت المسيرة من باب الأحد بالرباط

“ في مطلع السنة الجامعية 2010-2011 فجر مناضلات ومناضلو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب موقع تطوان بكلية العلوم معركة جماهيرية بطولية سطر فيها ملف مطلبية ضم الطالب الأساسية للطلبة/ات في شقيها البيداغوجي والمادي. هذه المطالب ناضل من أجلها طلبة الموقع بكل استماتة في خطوات تصاعدية

نضال وحدوي لإسقاط التعليم عن بعد والدفاع عن الحق في التعليم

وليد آيت الحذب

- اعتماد التعليم الحضوري مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على صحة الطلاب والأطر التربوية؛
- فتح الأحياء الجامعية في وجه الطالبات والطلبة؛
- عدم الاقتصار في ولوج سلك الماستر على الانتقاء؛
- فتح المجال أمام الطلبة حاملي شهادات

ولجأت مؤسسات عمومية أخرى، إلى اعتماد ماستر أو إجازة مهنية مدفوعة في العديد من الجامعات والكليات وفرض رسوم التسجيل على الطالبات والطلبة المستخدمين أو الموظفين، وهي إجراءات تؤكد مضي الدولة في الزحف على عمومية التعليم ومجانيته، وتحويل مؤسسات التعليم العمومي التي يمولها الشعب، إلى مقاولات تخدم عالم البنزنس والأعمال، وليس التنمية المجتمعية.

إن هذه الإشكالات، وغيرها، لا تنفصل عن مسلسل طويل من الهجوم على الجامعة العمومية المغربية، التي

على غرار باقي السنوات، مازالت الجامعة تعيش على وقع التدبير العشوائي والتخبط الإداري، والتعسف في اتخاذ الإجراءات والقرارات. ويبرز ذلك اللوائح الطويلة من المشاكل التي يعاني منها عشرات آلاف الطلاب، ويعبر عنها بجلاء، ما رصده مناضلات ومناضلو الاتحاد الوطني لطلبة المغرب، بمختلف مؤسسات التعليم العالي؛ وبينما تلقى جائحة كورونا بظلالها على مختلف فئات الشعب المغربي، فإن معاناة الطلبة اكتسبت طابعاً خاصاً، نتيجة لا مسؤولية وزارة التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي، التي اختارت أن تتعامل مع وباء كورونا بقرارات لا تخدم مصالح الجامعة المغربية، بقدر ما تشكل ركائز للتمادي في ضرب التعليم العالي العمومي وجودته ومجانيته.

واختارت الوزارة الوصية، وعبرها مختلف الجامعات والكليات والمعاهد، تبني خيار التعليم عن بعد، في جل مؤسسات التعليم العمومي، متجاهلة النتائج الكارثية لتبني هذا الخيار خلال الموسم الثاني من السنة الجامعية الماضية، والتي عبرت عن فشلها، الأمر الذي يؤكد أن المسؤولين على القطاع لا يهتمهم تحصيل العلمي الذي يمكن أن تناله هذه الفئة؛ بقدر ما يهتمهم التسريع في ضرب مجانية التعليم وجودته عن طريق الاستمرار في تطبيق مضامين قانون الإطار 51.17 والذي يشكل التعليم عن بعد حلقة من حلقاته الساعية إلى الإجهاد على الحق في التعليم.

إن اعتماد خيار التعليم عن بعد بذريعة تجنب مخاطر الوباء على صحة الطلبة والأطر الإدارية والتربوية في مؤسسات التعليم العالي، لا يعني أن يتم السطو على الحق في التعليم تحت هذه الذريعة، فقد طالبت مراراً وتكراراً، مكونات الحركة الطلابية، باعتماد التعليم الحضوري، مع اتخاذ الإجراءات الكفيلة بالحفاظ على صحة الجميع، لأنه تبين بالتجربة الملموسة، أن المغرب لا يستطيع اعتماد تجربة التعليم عن بعد، لأنه بلد لا يخصص الإمكانات المادية الضرورية للتعليم العمومي والبحث العلمي، بقدر ما يهرول نحو دعم القطاع الخاص، الذي يعتمد حالياً التعليم الحضوري دون أن يسأله أحد.

وارتباطاً بذلك، شهدت الجامعات المغربية، العديد من الإشكالات التي ضربت عرض الحائط الشعارات التي ترفعها الدولة، وأبرز هذه الإشكالات إضافة إلى تبني التعليم عن بعد الذي عبر عن فشله، إقصاء حاملي شهادة البكالوريا ما قبل 2018 وفي حالات نادرة 2017 من حقهم في التسجيل في جل الجامعات، في خرق سافر لمبدأ تكافؤ الفرص وشعار التعليم مدى الحياة، وفي تكريس لفكرة "تقادم البكالوريا" وهي فكرة غير قانونية وبدعة مرفوضة.

وفي السياق ذاته، تماطلت العديد من الكليات في الإعلان عن نتائج امتحانات الدورة الاستدراكية، من بينها جامعة عبد المالك السعدي، مما ضرب حق الطلبة في معرفة النتائج التي حققوها في مهلة معقولة، يجب أن يعلن عنها مسبقاً، في إطار التزامات المؤسسات، مما كرس حالة اليأس واللايقين لدى الطلبة ناهيك عن الآثار النفسية لذلك.

واختارت كليات أخرى، أن تصدر حق العديد من الطلاب في إعادة تصحيح أوراق امتحاناتهم، باعتباره حقاً مكفولاً بسلطة القانون، ولا يجوز مصادره تحت أي ظرف كان؛ وامتد مسلسل الإقصاء الممنهج إلى الزحف على حقوق الطلاب في تغيير المسالك والانتقال من كلية إلى أخرى، مع وضع شروط تعجيزية لا أساس لها.

وبينما تتغنى الدولة بشعارات دعم التعليم العالي، وتكوين الأطر، وتشجيع البحث العلمي، تم إلغاء اعتماد العديد من التخصصات في سلك الماستر، التي كانت مفتوحة في السنوات الماضية ناهيك عن اعتماد الانتقاء الأولي لولوج سلكي الماستر والدكتوراه، وهي إجراءات تتناقض بشكل صارخ مع الحق في التعليم وعموميته.



البكالوريا بغض النظر عن سنة الحصول عليها في التسجيل في الجامعات.

- فتح المجال أمام الطلاب للانتقال من جامعة إلى أخرى ومن شعبة إلى أخرى دون قيد أو شرط؛
- احترام الحريات النقابية والسياسية في الجامعة المغربية.

غير أن واقع غياب الطلبة/ات الذين يمثلون القوى الحقيقية المضاعفة بسبب إغلاق أبواب الجامعات واعتماد صيغة التعليم عن بعد، وواقع غياب التنسيق بين مختلف مكونات الحركة الطلابية أدى دون تحقيق المطالب الأساسية والرئيسية التي على إثرها تصاعدت الاحتجاجات في مختلف المواقع الجامعية.

إن الحركة الطلابية الآن هي في حاجة ماسة إلى رص وتنظيم صفوفها وتوحيد خطواتها النضالية محلياً ووطنياً للتصدي واسقاط المخططات التي تستهدف حق أبناء وبنات الشعب في التعليم، والتي يشكل التعليم عن بعد ومأسسته أحد ركائزها، وذلك عن طريق إطلاق دينامية في مختلف المواقع الجامعية من أجل التعبئة لمبادرة وطنية ضد التعليم عن بعد ومن أجل ما يلي:

- التراجع عن صيغة التعليم عن بعد المفروضة على الطلبة والطالبات في كل المواقع الجامعية.
- تقوية الوحدة الطلابية للمساهمة في إسقاط كافة المخططات الطبقية التي تستهدف قطاع التعليم وتسعى إلى حرمان بنات وأبناء الطبقات الشعبية في متابعة دراستهم.
- تحصين كافة المكتسبات التاريخية التي حققتها الحركة الطلابية بنضالها المستميت وتضحياتها عبر عقود.
- النضال من أجل فرض الحريات النقابية والسياسية في الجامعة.

تعاقت عليها مجموعة من المخططات والقوانين (الميثاق الوطني للتربية والتكوين، قانون الإطار 01.00، المخطط الاستعجالي، الرؤية الاستراتيجية 2015-2030، قانون الإطار 51.17.. الخ) ذات خلفيات وأهداف طبقية تسعى من خلالها الدولة إلى القضاء على صبغة القطاع العمومي وتقليص نفقتها في هذا المجال وفتحته أمام مستثمرين محليين وأجانب بهدف خصوصية التعليم العالي وفتحته أمام الرأسمال الباحث عن الربح.

إن التعليم عن بعد لا ينفصل عن أهداف هذه المخططات والقوانين الطبقية التي تسعى إلى القضاء على ما تبقى من مجانية التعليم وتخريب القطاع العام بل هو جزء منها ويسرع وتيرة الإجهاد على حقوق بنات وأبناء الطبقات الشعبية في تلقي تعليم عمومي مجاني وجيد، وهذا ما أكدته التجربة السابقة التي جاءت في ظروف الحجر الصحي، حيث أن جميع المعطيات الرسمية وغير الرسمية الصادرة عن ممثلي المجتمع المدني من أحزاب ونقابات وجمعيات وغيرها، تؤكد أن هذه التجربة وهذه الصيغة من التعليم فشلت فشلاً ذريعاً في تحقيق الأهداف المتوخاة منها = وهذا ما يفسره الاقتصار في عملية التقويم في جميع الجامعات المغربية على الدروس الحضورية، وبالرغم من ذلك فإن الدولة المغربية رغم إقرارها بالفضل الذريع لهذه التجربة إلا أنها مازالت مستمرة في فرضها على طالبات وطلبة القطاع العمومي تحت ذريعة الإجراءات الاحترازية؛ في الوقت الذي تفتح فيه أبواب الأحياء الجامعية والمؤسسات التعليمية الخاصة أمام الطلاب وكأن جائحة = كوفيد-19 تهم فقط بنات و أبناء الطبقات الشعبية.

وبناء على ما سبق، فإن مكونات الحركة الطلابية لم تقبل بهذه الوضعية المزرية التي فرضت على الطلبة/ات وسارعت إلى إفراز مجموعة من الخطوات النضالية من أجل التعبير عن رفضها المطلق لهذه الأوضاع التي وصلت إليها الجامعة المغربية، وطالبت بحقوقها العادلة والمشروعة المتمثلة في:

- التراجع عن صيغة التعليم عن بعد.

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021



من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021

من 2 إلى 8 فبراير 2021



تستضيف جريدة النهج الديمقراطي في ضيف العدد سفيان النوري عضو النهج الديمقراطي، ومناضل داخل الشبيبة النجارية، والمنسق الوطني لفصيل طلبة اليسار التقدمي. وتأتي هذه الاستضافة في إطار تناول هذا العدد من الجريدة لموضوع الحركة الطلابية الذي ارتائنا كهيئة تحرير ان يتناول من طرف الشبيبة الطلابية باعتبارها الطرف المعني مباشرة بالموضوع.

نعتبر أن هذه السياسات هي سياسات طبقية تسعى إلى إعادة إنتاج نفس علاقات الإنتاج القائمة في المجتمع والمبنية على الاستغلال والاضطهاد والاستبداد والنهب، لذا فإننا نرفض هذه السياسات المنتهجة لما لها من عواقب على أبناء وبنات الشعب وعلى المجتمع ككل.

2 هل الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة الوصية في ظل جائحة كورونا تستجيب لحاجيات الطالبات والطلبة؟

إن جميع الإجراءات المتخذة من طرف الوزارة الوصية عمقت بشكل كبير الأزمة التي يعاني منها هذا القطاع الحيوي حيث أن معظم الطلبة/ات منذ شهر مارس من السنة الفارطة لم يستفيدوا من أي تعليم يذكر وذلك لكون الصيغة المعتمدة في إطار هذه الإجراءات (التعليم عن بعد) فشلت في تحقيق أهدافها التأطيرية والتعليمية والتكوينية وزادت من توسيع وتكريس الفوارق الطبقية وضرب لمبدأي الإنصاف وتكافؤ الفرص.

3 إذا كانت جائحة كورونا قد عمقت من تدهور خدمات التعليم العالي العمومي، فكيف ننظرون إلى النضالات الطلابية الرافضة في العديد من المواقع الجامعية؟

تخوض الجماهير الطلابية بمختلف المواقع الجامعية، معارك طلابية عديدة، احتجاجا على الأوضاع المزرية التي تعيشها الجامعة المغربية، حيث يشكل الحق في التعليم الحضورى وفتح الأحياء الجامعية على غرار باقي المؤسسات الخصوصية، مطلباً بارزاً ضمن هذه التظاهرات، غير أن القائمين على التعليم العالي، يرفضون الاستجابة للمطالب العادلة للطلاب، رغم اعتراف وإقرار الوزارة الوصية بأن صيغة التعليم عن بعد قد فشلت في تحقيق الأهداف المتوخاة منها بعد التجربة السابقة، الأمر الذي يؤكد أن الوزارة الوصية وعبرها الجامعات لا يهتمها التحصيل العلمي الذي يناله أبناء وبنات الشعب بقدر ما يهتمها إنقاذ الموسم الدراسي حتى وإن كان على حساب الطلبة/ات أنفسهم.

4 هل تتفق مع الرأي القائل إن جرأة الوزارة في الزحف على مكتسبات الطلاب راجع إلى غياب نقابة وطنية؟ وإذا كان الجواب بنعم، فهل تعملون من أجل استرجاعها؟

نعم إن جرأة الوزارة الوصية في الزحف على مكتسبات الطلاب راجع إلى غياب الأداة التنظيمية التي من شأنها أن تنظم وتوحد نضالات الحركة الطلابية وتعطيها بعدا نقابيا وسياسيا وتنظيما ونضاليا على المستوى الوطني، فغياب الأداة التنظيمية هو ما أدى إلى تجزئة النضالات الطلابية في كافة المواقع، وجعلها غير قادرة على تحقيق أهدافها النضالية رغم التقائها في مجمل المطالب التي من أجلها يحتجون، كما أن غياب هذه الأداة هي ما وسع وزاد من تعميق التناقضات الثانوية بين مختلف الفاعلين في صفوف الحركة الطلابية حتى أصبحت الطريقة الوحيدة لحل هذه التناقضات هي اللجوء إلى استخدام العنف بدل الحوار والصراع الديمقراطي الهادف إلى البناء أكثر منه إلى الهدم.

إن شعار المجلس الوطني لفصيل طلبة اليسار التقدمي " لنجعل من النضال ضد قانون الإطار 51.17 أرضية لبناء أوطم نقابة لكل الطلاب" يعكس الأهداف الأساسية التي من أجلها يناضل فصيل طلبة اليسار التقدمي، فالى جانب النضال ضد السياسات الرجعية التي يتم تنزيلها على قطاع التعليم، يعتبر فصيلنا أن إعادة بناء أوطم هي المهمة المركزية والسبيل الوحيد الذي من شأنه أن يتصدى لمخططات النظام التي تستهدف جودة وعمومية التعليم ومجانيته، لذلك فهو يناضل على توحيد وتنظيم فعل مختلف أطراف التوجه الديمقراطي لقيادة النضال الطلابي والعمل على استرجاع نقابة الاتحاد الوطني لطلبة المغرب بمبادئها الأربعة للمساهمة والالتحام بالنضال الشعبي العام.

الأربع التالية:

- اعتبار التعليم سلعة وبالتالي فهي خاضعة لمنطق العرض والطلب.
- اعتبار المتمدرس (الطالب) زيونا.
- اعتبار المؤسسات التعليمية مقاولات.
- اعتبار المدرس أجيرا.
- انعكاسات هذه السياسات على الشبيبة التعليمية:
- لمعرفة انعكاسات هذه السياسات على الشبيبة التعليمية لابد من أن نستعرض بعضا من المعطيات والإحصائيات التي تبين واقع التعليم العالي ببلادنا:
- وصل عدد الطلبة/ات إلى ما يناهز 1,010,000 طالب وطالبة برسم الموسم الجامعي 2020/2019، كما وصل عدد الطلبة/ات الجدد إلى ما يناهز 282,000 بزيادة قدرها 10.5 في المائة مقارنة بالموسم الذي سبقه.
- نسبة التأطير البيداغوجي تجاوز 194 طالبا لكل أستاذ جامعي.
- الطاقة الاستيعابية: 100 مقعد لكل 329 طالبا. أي مقعد واحد لأربع طلبة تقريبا.
- النسبة المئوية للطلبة الذين ينقطعون عن الدراسة في السنة الأولى: 16.5 في المئة.
- النسبة المئوية للطلبة الذين يحصلون على دبلومات الإجازة في 3 سنوات: 13.3 في المئة.
- النسبة المئوية للطلبة الذين ينقطعون دون الحصول على أي شهادة: 47 في المئة.
- أكثر من 25 في المئة نسبة بطالة خريجي المؤسسات ذات الولوج المفتوح.
- أغلب الطلبة ليست لديهم التغطية الصحية.
- 40.74 في المئة من إجمالي عدد الطالبات والطلاب هم الذين يستفيدون من المنحة، جزء منهم يستفيد فقط من نصف المنحة ويتعلق الأمر بالطلاب القاطنين في المدن الجامعية. أي أن 59.26 في المئة من الطالبات والطلاب لا منحة لهم لاستكمال تعليمهم العالي.
- 3,8 في المئة من العدد الاجمالي من الطالبات والطلاب فقط يستفيدون من السكن الجامعي.
- تتجلى عواقب هذه السياسات التعليمية على الشبيبة التعليمية في:
- الإجهاد على صيغة "القطاع العمومي" وذلك بالتشجيع على خلق مسالك مريحة اقتصاديا وخصخصتها تدريجيا لتبقى حكرا على حفنة قليلة من الميسورين داخل المجتمع ضاربا لمبدأ المساواة وتكافؤ الفرص وساعيا إلى تسريح أبناء العمال والكادحين والطبقات الشعبية من حقهم المقدس في التعليم.
- الاقتصار في محاولات "إصلاح" التعليم العالي على الجانب التقني وعدم ربطه بأوراش كبرى لإصلاحات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية تصب في اتجاه الإجابة عن إشكالات التخلف الذي يعاني منها الشعب المغربي عامة والشبيبة التعليمية خاصة.
- اتجاه الدولة نحو التخلي عن مسؤوليتها في مجال التعليم وفتح هذا القطاع الاستراتيجي على الاستثمار الأجنبي والمحلي وتسليعه وتبضعه. وتغيير مصادر تمويل الجامعة وكذا شروط توظيف أطر التعليم العالي بالاعتماد التدريجي على "المتعاقد" و"المستخدم".
- غياب الديمقراطية الفعلية في تسيير وتدبير التعليم العالي والبحث العلمي، وتغليب منطق التعيين والقرارات الفوقية.
- إن موقفنا من هذه السياسات المنتهجة في قطاع التعليم ينطلق من تحليلنا لهذه المعطيات والخلفيات التي تتحكم فيها، وبالتالي فإننا

1 ما موقفكم من السياسات التعليمية المنتهجة في التعليم العالي؟

قبل أن ندلي بمواقفنا من السياسات المنتهجة في قطاع التعليم العالي لابد لنا من أن نستعرض كرونولوجية هذه السياسات وخلفياتها وانعكاساتها على الشبيبة التعليمية.

- كرونولوجية السياسات المعتمدة في قطاع التعليم :
- الميثاق الوطني للتربية والتكوين: يمثل الميثاق الوطني للتربية والتكوين الإطار المرجعي لباقي السياسات التي سيتم تنزيلها فيما بعد على قطاع التعليم، حيث ستنحكم فيه دوافع تقليص الدولة لنفقاتها في مجال التعليم والتملص من مسؤوليتها في توفير تعليم مجاني عمومي ذي جودة لكافة بنات وأبناء الشعب المغربي.
- قانون الإطار 01.00 المنظم للتعليم العالي والبحث العلمي : سيتم اعتماد هذا القانون سنة 2000 بهدف خصوصية التعليم العالي وفتحها أمام الرأسمال المحلي والأجنبي وذلك عبر تقسيمه إلى:
- تعليم عالي خاص مكون من جامعات وكليات ومعاهد في ملكية أصحاب رؤوس الأموال وتسيير وتدبير خاص مع تقديم مساعدات مادية من طرف الدولة لهؤلاء المستثمرين.
- تعليم عالي عام يؤدي عنه في إطار ما يسمى بالشاركة.
- تعليم عالي عام يعاني من غياب الإمكانيات المادية والبيداغوجية.
- كما يسعى هذا القانون إلى ضرب مصداقية الشهادات المسلمة من طرف الجامعات العمومية عن طريق معادلتها بالشواهد المحصلة من التعليم العالي الخاص وهذا ما تشير إليه المادة 54 من نفس القانون.
- المخطط الاستعجالي : هذا المخطط الذي تمت صياغته بعيدا عن المعنيين في المجال والذي راح ضحيته جيل كامل من أبناء وبنات الشعب إشر فشله المعلن عنه بعد مرور خمس سنوات من تطبيقه ودون محاسبة المسؤولين الذين كانوا سببا في فشله، الشيء الذي يؤكد أن الدولة تتعامل بنوع من الاستهتار واللامسؤولية مع هذا القطاع الحيوي.

• مخطط عمل الوزارة 2016/2013 : يهدف هذا المخطط إلى محاربة الفكر النقدي الذي به تتقدم المجتمعات، وذلك عن طريق توجيه الطلبة/ات نحو التخصصات التقنية والمهنية تحت شعارات ديمagogية كملاءمة التعليمات مع متطلبات سوق الشغل وربطها بمحيطها الخارجي، غير أن ما يضمهر هذا المخطط هو كونه يسعى إلى تحويل الطلاب إلى يد عاملة رخيصة في أيدي الباطروناء.

• قانون الإطار 51.17 المنظم للرؤية الاستراتيجية 2030/2015: صادق المجلس الوزاري على هذا القانون في 20 يوليوز 2018، ولعل أخطر ما يتضمنه هو تنزيل التوجه الهادف لضرب المجانية الذي أقره الميثاق وعجز النظام عن تنفيذه بسبب المقاومة الشعبية والطلابية، حيث ينص على إقرار رسوم التسجيل في التعليم العالي ولاحقا في التعليم الثانوي التأهيلي مع إعفاء الأسر المعوزة، كما يتضمن في بعض مضامينه مأسسة التعليم عن بعد والذي يشكل الآن الرفض الطلابي في مختلف المواقع الجامعية.

• خلفيات هذه السياسات:

إن خلفيات هذه السياسات المنتهجة تتجلى في كون الدولة المغربية تسعى إلى ضرب والقضاء على مجانية وعمومية التعليم وجودته وذلك تطبيقا لإملاءات الدوائر المالية الإمبريالية التي لا تتوقف عن إصدار تقارير و توصيات موجهة للدول بغرض تنفيذها تحت طائلة ضغوط مادية، ومن بين هذه المؤسسات (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، المنظمة العالمية للتجارة.. الخ)، التي تحكمها المرجعية النيوليبرالية الساعية إلى تحويل القطاعات الحيوية إلى سلعة تباع وتشتري ورهنها بيد الرأسمال ملكية وتديبرا وتسييرا وتقريرا، حيث تتركز هذه النظرة - أي النظرة النيوليبرالية - للتعليم في العناصر

من وحي الأحداث

الحركة الطلابية المغربية مغنية سياسيا

اليتني الحبيب

احيت فصائل طلابية مغربية ومعها القوى المناضلة الذكرى 48 لحظر الاتحاد الوطني لطلبة المغرب. فما هي شروط هذه الذكرى اليوم؟ ما هي الأفاق؟ تعيش الجامعات المغربية على وقع انهيار التعليم العمومي وفشل المنظومة التعليمية في توفير التكوين والتأطير الذي تستوجبه متطلبات سياسة تعليمية تخدم تقدم شعبنا وحتمية خروجه من دائرة الجهل والتخلف. التعليم الجامعي لم يعد قادرا على تحمل مسؤولية تخريج الاطر التي ترفع راية التغيير والثورة على الظلم والتخلف والجهل. التعليم الجامعي ينتج الشباب العاطل والمعتل، شباب اغلقت في وجهه ابواب المستقبل. الغالبية الساحقة من طلاب وطالبات تجد نفسها مسحوقة تحت عجلة الازمة البنوية لئلا تنتج الانتاج الرأسمالية التبعية ببلادنا ولا ترى من مخرج لها الا بالبحث عن طوق نجاة فردي. هذا هو السبب العميق في موت الحركة الطلابية ببلادنا او في احسن الاحالات احتضارها وانحصارها في بعض ردادات الفعل يقوم بها فصيل هنا او هناك؛ لكنها ردادات فعل لا تتجاوز اسوار الكلية وما بالك ان تعم الموقع الجامعي ناهيك ان تنتشر الى جميع الجامعات على امتداد الخريطة الجغرافية. الجماهير الطلابية تفتقر لتنظيمها الطلابي الذي يوحد حول القضايا الاساسية النقابية والثقافية والاجتماعية التي تهمها كجماهير طلابية هذا اولا كما انها محرومة من فرصة توحيد معاركها مع نفس الجماهير الطلابية في مختلف الجامعات. مسألة التضامن الطلابي الذي كان مكسبا بالأمس اصبح مستحيلا او شبه مستحيل اليوم وذلك بفعل التشتت الفصائلي وبسبب غياب الاطار النقابي الموحد.

للنظر الى الافاق وجب الاهتمام بتاريخ الحركة الطلابية قصد الاستفادة من ايجابياته وتجنب السلبيات وهو تاريخ مجيد بالمكتسبات لان الحركة الطلابية المغربية حافظت على لحياتها مع نضالات الجماهير الشعبية وبنيت جبهة نضالية قوية حمت الحركة الطلابية من بطش نظام مستبد وقوت الحركة الجماهيرية التي بدورها انتزعت مكتسبات مهمة للغاية هذا اولا ثانيا على الفصائل الطلابية والقوى المناضلة ان تستفيد من تجارب الحركات الطلابية المغربية في الجزائر وتونس وفي مناطق اخرى من العالم. ان تجارب هذه الحركات الطلابية تبين انها في صلب الصراع الطبقي ببلدانها وتحتل المكانة والمقام الذي عليها ان تحتله بلا زيادة ولا نقصان.

الشعب التونسي ينتفض من جديد لاستعادة ثورته

علي الجلولي

مستويات الحياة (التشغيل، غلاء المعيشة، تدهور الوضع الصحي والتعليمي والبيئي والخدمات...)، علما وأن منظومة الحكم التي قمعت التحركات وأحالت الشباب على المحاكم وسقط الشهيد هيكال الراشدي يوم 25 جانفي، كانت منشغلة بإدارة صراعات الأجنحة بين مكوناتها إذ تفاقم الصراع وأصبح علنيا ومكشوفاً بين رئيس الدولة والحكومة وحزماها الحزبي البرلماني، صراع صلاحيات ونفوذ ومصالح، صراع وصل حد تبادل اللكمات في البرلمان، وحد إعلان رئيس الدولة تلقيه طردا مسموما إضافة لتصريحه العلني أن جهات رسمية تتآمر ضده وتعمل على إفشال أعماله في الداخل والخارج. بالتوازي مع هذه الأزمة غير المسبوقة مرت الأغلبية البرلمانية تعديلا حكوميا واسعا تم بمقتضاه التخلي عن الوزراء المحسوبين على رئيس الدولة وتعويضهم بوزراء جدد فيهم متهمون بقضايا فساد.

الأزمة عميقة وشاملة ووصلت درجة عالية من التعفن بفعل تواصل نفس الاختيارات وتربع أحزاب الكومبرادور والفساد على مفاصل قرار البلاد. هذه الأزمة هي بصدد تصليب عود الأحزاب الثورية التي بدأت تتعافى نسبيا وتخرج للالتحام بالحركة الاحتجاجية، لكن عملا ضخما لابد من انجازه حتى يتم تعميق الحراك الاحتجاجي وتوسيعه إلى القوى المنتجة والطبقات المحددة للمستقبل الاجتماعي الثوري وهي أساسا الطبقة العاملة وبقيّة الطبقات والفئات الكادحة والأجيال.

لقاح فيروس كورونا يضعنا أمام نظام ابرتايد صحي

بنسبة 64 بالمئة للدول النامية، لن يكون كافيا لتلقيح سكان العالم الثالث.

ومن المرجح أن يتم تلقيح 18 بالمئة فقط من سكان العالم في 2021.

ويقول تحالف اللقاحات إنه يجب على الحكومات وشركات صناعة الأدوية اتخاذ إجراءات عاجلة للتأكد من وجود جرعات لقاح كافية للعالم، ليس فقط للبلدان التي يمكنها دفع ثمنها.

وقال رئيس قسم العدالة الاقتصادية والاجتماعية في منظمة العفو الدولية، ستيفن كوكبيرن ان "تخزين اللقاحات يقوض بنشاط الجهود العالمية لضمان حماية الجميع في كل مكان من كوفيد-19".

وأضاف "الدول الغنية لديها التزامات واضحة في مجال حقوق الإنسان، ليس فقط بالامتناع عن الأعمال التي قد تضر بالحصول على اللقاحات في أماكن أخرى، ولكن أيضا للتعاون وتقديم المساعدة للدول التي تحتاجها".

لهذا فعدم المساواة المضطربة ليس أمراً حتمياً، ولكنه خيار سياسي. حيث يجب على الحكومات في جميع أنحاء العالم اغتنام هذه الفرصة لبناء اقتصادات أكثر مساواة وشمولية لتنتهي الفقر.

وقد تدخل البوليس منذ اليوم الأول بقوة وصلف لفرض حجر التجول وهو ما رد عليه شباب الأحياء الشعبية بقوة لتندلع حركة احتجاجية واسعة شملت في ليلتها الأولى أحياء في العاصمة والمدن الساحلية الكبرى لتتوسع من الغد إلى أغلب جهات البلاد. وقد كان تعاطي الحكومة قمعيا وعنيفا وتوخت منذ البداية سياسة العصا الغليظة والعمل على وأد الاحتجاجات في مهدها إذ تم إيقاف أعداد كبيرة من الشباب بمن فيهم القصر فضلا عن تنظيم حملة تشويه انخرطت فيها أحزاب الحكم ووسائل الاعلام العمومي والخاص، ولم يدافع عن هذا الحراك منذ لحظته الأولى إلا الأحزاب اليسارية ثم المنظمات الحقوقية. وقد نظمت هذه القوى تحركات نهائية لفك الحصار عن التحركات الليلية ورفعت شعارات سياسية واجتماعية هي نفسها شعارات الثورة المغدورة مثل "الشعب يريد إسقاط النظام" و"شغل حرية كرامة وطنية"....، ومقابل القمع المتنامي (بلغ عدد الموقوفين أكثر من 1500)، تنامت التحركات التي دعت لها وأطرتها القوى الثورية في العاصمة وأغلب الجهات، وقد جسدت هذه القوى التقاطع النضالي الميداني وقد طال إضافة للأحزاب قوى مدنية مناضلة مثل رابطة حقوق الإنسان وجمعية المحامين الشبان... أو أحزاب برلمانية معارضة. هذا وقد ساهمت هذه التحركات الاحتجاجية في إرباك الائتلاف الحاكم الذي واجهته الجماهير بطلب تقييم حصيلة حكمه لعشر سنوات عرفت فيها أوضاع الشعب تدهورا ماديا كبيرا طال كل

تعرف تونس منذ يوم 14 جانفي الجاري الذي يصادف الذكرى العاشرة لإسقاط الدكتاتور بن علي اندلاع موجة جديدة من الحراك الاحتجاجي على خلفية الحاصلة الكارثية والانكسارات المدمرة لعشر سنوات من تواصل نفس الاختيارات الاقتصادية والاجتماعية النيوليبرالية التي ثار ضدها الشعب نهاية 2010. وقد تمثل السبب المباشر للموجة الأخيرة من الاحتجاجات إعلان الحكومة الحضر الصحي الشامل لمدة أربعة أيام بداية من يوم 14 جانفي وذلك لمنع كل التحركات المبرمجة خاصة من الأحزاب والمنظمات التقدمية، لقد فهم الجميع أن الحجر هو سياسي في الأساس لان الوضع الصحي الكارثي يستوجب إجراءات أكثر جدية علما وأن عدد الإصابات وعدد الأموات بلغ أعدادا كبيرة مما فرض إغلاق المدارس والجامعات لمدة عشرة أيام، كما تراخت الدولة في توفير التلقيح المضاد الذي صرح رئيس الحكومة أنه لن يتوفر قبل أفريل ثم تراجع تحت ضغط الاحتجاج والغضب ووعد بتوفيره في فيفري (تونس هي اليوم الثانية إفريقيا والأولى عربيا في عدد الأموات مقارنة بعدد السكان). هذا إضافة لكون تداعيات الكورونا على الوضع الاجتماعي كارثية بكل المقاييس على الطبقات والفئات الشعبية من ذلك تسريح أكثر من 600 ألف مشغل في القطاع السياحي وأكثر من 200 ألف من عمال المقاهي فضلا عن الآلاف من المياومين والمشتغلين في القطاعات الحرفية والهشة.

وهذا ما جعل الدول الغنية تحتكر مخزونا كبيرا بما يكفي من جرعات اللقاح لتحسين شعوبها 3 مرات تقريبا بحلول نهاية العام المقبل. وتأتي هذه الإحصاءات من منظمة تحالف لقاح الشعب، التي تضم منظمة أوكسفام ومنظمة العفو الدولية، وتم الحصول على الإحصاءات بتحليل الصفقات التي تمت بين الدول و8 شركات رئيسية تنتج اللقاحات.

وبالنسبة، تم تأمين 53 بالمئة من جرعات اللقاحات لـ 14 بالمئة من سكان العالم فقط، فمثلا كندا حصلت على جرعات تكفي لتلقيح كل مواطن كندي 5 مرات.

من ناحية أخرى، قال التحالف إن الدول الفقيرة لن تتمكن من تلقيح سوى شخص واحد من كل 10 أشخاص في العام المقبل.

ومن بين الدول الفقيرة، التي سيصلها العلاج متأخرا، 5 دول سجلت 1.5 مليون إصابة بكورونا حتى الآن، وهي كينيا وميانمار ونيجييريا وباكستان وأوكرانيا.

وحتى وعد لقاح أوكسفورد، بتوفير اللقاح

من خلال احتكارها توريد اللقاحات ضد COVID-19، تهدد الدول الغنية أكثر من مجرد كارثة إنسانية؛ فالدمار الاقتصادي الناتج سيضرب البلدان الغنية بنفس قوة تلك الموجودة في دول العالم النامية والفقيرة. في السيناريو الأكثر تشاؤما؛ مع تلقيح الدول الغنية بالكامل بحلول منتصف هذا العام، فإن الإغلاق سيعم الدول الفقيرة إلى حد كبير، مما سيعرض الاقتصاد العالمي لخسائر تتجاوز 9 تريليون دولار، وهو مبلغ أكبر من الناتج السنوي لليابان وألمانيا معا. ومع تلقيح البلدان النامية نصف سكانها بحلول نهاية العام، سيستمر الاقتصاد العالمي في استيعاب ضربة موجعة تتراوح بين 1.8 تريليون دولار و 3.8 تريليون دولار، وهذه الازمة ستتمس بشكل أكبر الدول الغنية أيضا. مما سيؤدي إلى تفشي جائحة الفقر في مجتمعات الدول النامية.

وبالرغم من الجهود الذي بدل لإيجاد لقاح ناجح وفي المتناول، لكننا مع بدء عملية توزيع اللقاحات، ظهرت مشكلة "التوزيع المنصف" للقاح لكل دول العالم، وهي المعادلة الصعبة مع اختلاف قدرات وامكانيات الدول والحكومات حول العالم. حيث من المرجح أن تضطر العديد من البلدان النامية، من البنغلاديش وتنزانيا إلى بيرو، الانتظار حتى عام 2024 قبل تطعيم سكانها بالكامل.